محضر الإجتماع الثاني
للجمعية العمومية العادية
لغرفة تجارة وصناعة البحرين
بتاريخ 8 أبريل 2012م

غـــرفـــة تجـــارة وصنـــاعة البـــحـــرين
BAHRAIN CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY

محضر الإجتماع الثاني
للجمعية العمومية العادية لغرفة تجارة وصناعة البحرين - الدورة 27
الأحد الموافق 8 أبريل 2012 ، قاعة المملكة ، بيت التجار

عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين الإجتماع الثاني لجمعيتها العمومية العادية للدورة (27) ، والذي يعتبر النصاب فيه صحيحاً بمن حضر من السادة الأعضاء المسددين لإشتراكاتهم لعام 2012 وفقاً للمادة (20) من القانون الأساسي للغرفة ، وذلك في تمام الساعة العاشرة وخمسة وعشرين دقيقة من صباح يوم الأحد الموافق 8 أبريل 2012 بقاعة المملكة بمبنى بيت التجار ، وقد حضور الإجتماع 94 عضواً يمثلون عن (812) عضوية في الغرفة أي بنسبة 13.29% من إجمالي (6,108) عضو ممن يحق لهم المشاركة والمسددين لإشتراكاتهم السنوية بالغرفة ، علماً بأن مجموع العضويات النشطة في الغرفة حتى تاريخ عقد الإجتماع يبلغ 11,725 عضوية ، وعدد الأعضاء اللازم لإكتمال النصاب 2,034 أي بنسبة 33.3% .

أفتتح الدكتور عصام عبدالله فخرو رئيس مجلس إدارة الغرفة الإجتماع بكلمة رحب فيها بالحضور باسمه وباسم أعضاء مجلس الإدارة بالسادة أعضاء الغرفة شاكراً لهم تلبية الدعوة والحضور الذي ينم عن حماس وتفاعل غير مسبوق في الجمعيات العمومية السابقة للغرفة وهو مؤشر جيّد من قبل الأعضاء مطلوب استمراره ، وأشار إلى أن هذه الدعوة الثانية للجمعية العمومية وبالتالي يكون النصاب لهذا الإجتماع صحيحاً بمن حضر من الأعضاء المسددين لإشتراكاتهم السنوية بالغرفة ، كما رحب الرئيس بممثلي وزارة الصناعة والتجارة ، وبالمدقق المالي الداخلي ، ووجه الشكر الجزيل إلى ممثلي الصحافة المحلية والإعلام على تغطيتهم لهذا الإجتماع .

بعدها رفع رئيس الغرفة باسمه وباسم أعضاء الجمعية العمومية أسمى آيات الشكر والتقدير والإعتزاز للقيادة الرشيدة لجهودها الطيبة في حماية وتيرة نمو الإقتصاد الوطني وتجنيب القطاع الخاص قدر الإمكان تداعيات الأحداث التي مرت وتمر بها مملكة البحرين ، كما وجه الشكر لصاحب السمو الملكي الأمير رئيس الوزراء الموقر على توجيهاته الكريمة وتجاوب سموه الكبير مع الغرفة بالتوجيه لتجميد رسوم العمل لغاية يونيو 2012 وتوجيهاته لتسهيل أمور أصحاب الأعمال .

ثم تلا رئيس الغرفة البنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماع وهي كالتالي :

1- التصديق على محضر الاجتماع السابق للجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 9 أبريل 2011 .
2- مناقشة التقرير السنوي لمجلس الإدارة لعام 2011 .
3- مناقشة وإعتماد الميزانية والحسابات الختامية للغرفة وتقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية 2011 (بي دي أو) .
4- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2012. (مضيفا بأن هناك توصية من مجلس الإدارة بتعيين شركة بي دي أو لتدقيق الحسابات المالية للغرفة لعام 2012) .

كما أشار رئيس الغرفة بأن مجلس الإدارة يتأمل وينشد من الأعضاء الكرام المزيد من التعاون والتواصل والمشاركة الفعالة في فعاليات الغرفة ، وأضاف نحن على ثقة مهما اختلفت الآراء بأن الغرفة تستمد قوتها من أعضائها وهذه حقيقة وأمر واقع وهو ما نشدد عليه دائماً ماضياً وحاضراً وفي المستقبل إن شاء الله

لمن يكون هنا في المستقبل ، وأشار بأن المبادئ التي يلتزم بها مجلس الإدارة فيما يتعلق بجعل الغرفة الممثل الحقيقي للقطاع الخاص يعرفها الجميع ولكن اسمحوا لي أن أعطيكم نبذة عنها وهي :

1. تمثيل جميع أعضاء الغرفة والقطاع الخاص بكل مسئولية .
2. متابعة القوانين والأنظمة والإجراءات المرتبطة بالتجارة والصناعة وبالشأن الإقتصادي .
3. إطلاع أعضاء الغرفة بالحقائق وإتباع الواقعية والجرأة في تبني المواقف والحلول والإعلان عنها بكل شفافية .
4. التصدي بكل حسم لكل ما يعرقل مسيرة تطور البلاد ويعوق مناخ الإستثمار .
5. المساهمة الفاعلة في تعزيز مسيرة التنمية الإقتصادية .
6. تطوير البنية الأساسية للغرفة وجهازها الإداري والتنفيذي ، والإستمرار في تنفيذ المشاريع والبرامج والخطط التطويرية التي اعتُمدت في الفترة الماضية .
7. والعمل على تحقيق شراكة حقيقية فاعلة بين الغرفة وأعضائها ، والحكومة في سبيل معالجة جميع المشاكل التي تواجه القطاع الخاص ، وأيضاً التفاعل مع السلطة التشريعية من خلال التنسيق وإبداء الرأي في كل ما يتصل بالشأن الإقتصادي .

وأضاف سعادة رئيس الغرفة بأن الغرفة خلال السنة الماضية كان لها مبادرات عديدة لمساعدة القطاع الخاص في ظل الظروف التي مرت بها البلاد مثل إعفاء أعضاءها من دفع رسوم العضوية لمدة سنة ، وتنفيذ توصية الجمعية العمومية بتخصيص مبلغ 300 ألف لدعم المؤسسات ، وكان للغرفة دورها في المطالبة بتجميد الرسوم المفروضة على القطاع الخاص (رسوم سوق العمل ، رسوم الفنادق) ، والمشاركة في حوار التوافق الوطني بمرئيات تضمنت جميع محاور الحوار ، وشرفية عضوية رئيس الغرفة للجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ توصيات لجنة بسيوني (اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق) التي شكلها جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه ، كما رفعت الغرفة خطة عاجلة إلى صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس التنمية الإقتصادية لتنشيط القطاع الإقتصادي ، وكان للغرفة الكثير من الإقتراحات والأفكار التي رفعتها إلى الجهات المعنية بهدف تنشيط الوضع الإقتصادي وإعادة وتيرة النمو .

بعدها كرر الرئيس شكره لجميع السادة الحضور من أعضاء الجمعية العمومية وكرر ترحيبه بهم وطلب الإذن للبدء بمناقشة جدول أعمال الإجتماع .

وفيما يلي ملخصاً لوقائع الإجتماع وما دار من مناقشات ومداخلات بين السادة الأعضاء :

النصاب القانوني للإجتماع :

أشار ممثل وزارة الصناعة والتجارة السيد علي مكي إلى ضرورة معرفة النصاب قبل بدء الإجتماع حتى ولو كان الإجتماع بمن حضر .

محضر الإجتماع السابق :

أشار عضو الغرفة السيد مازن الشهابي بأن محضر الإجتماع السابق للجمعية العمومية غير موجود على موقع الغرفة الإلكتروني ، وأنه عندما فتح موقع الغرفة الإلكتروني لم يجد سوى صفحة واحدة من المحضر .

رد الرئيس التنفيذي السيد إبراهيم اللنجاوي بأن المحضر موجود على موقع الغرفة الإلكتروني ويمكن للجميع الحصول عليه ، وأضاف بأنه لا يذكر أن السيد مازن قد أخبر الإدارة بعدم وجود المحضر ، ويمكن الآن استخراجه على الشاشة الإلكترونية الموجودة في القاعة .

وأوضح رئيس الغرفة بأنه وللعلم ، فقد جرت العادة وبناء على رغبة من الجمعية العمومية على أن يتم وضع المحضر على صفحة الغرفة الإلكتروني قبل فترة ليتمكن الجميع من الإطلاع عليه ، وهذه المرة الأولى التي يسمع فيها بأن هناك صفحة وحدة فقط من المحضر على موقع الغرفة الإلكتروني .

وهنا رفع العضو مازن الشهابي جهاز آي باد وقال بأن هذا هو موقع الغرفة وأن الموجود عليه صفحة واحدة من محضر الإجتماع .

وطلب رئيس الغرفة التأكد من هذه الملاحظة وأخذها في الإعتبار .

أفاد الرئيس التنفيذي إبراهيم اللنجاوي بأنه يمكن من خلال الشاشة الإلكترونية الموجودة في القاعة التأكد من وجود المحضر بالكامل على موقع الغرفة ، وطلب من السيد محمد درويش القائم بأعمال مدير إدارة المعلومات والتجارة الإلكترونية وشؤون خدمات الأعضاء بالغرفة المساعدة .

علق أحد الأعضاء بأن المحضر غير موجود .

رد النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم محمد علي زينل بأن المحضر وحسب علمه موجود على موقع الغرفة وعبر عن أسفه وإعتذاره إذا كان غير موجود فسنبحث السبب وإن كان هناك خطأ ما .

يشير رئيس الغرفة بأن مجموع العضويات النشطة في الغرفة حتى اليوم يبلغ 11,725 عضوية ، وأن مجموع عدد الأعضاء المسددين لإشتراكاتهم السنوية بالغرفة حتى اليوم 6108 عضواً ، ومجموع الحضور 59 **حتى الآن** ، وأن نسبة الحضور من مجموع العضويات المجددة اليوم 10.45% .

وأضاف رئيس الغرفة إسمحوا لنا أن نستهل الإجتماع .. وأنه إذا كانت نقطة الإشكال بالنسبة لمحضر اجتماع الجمعية العمومية السابق هي وجود خطأ في موقع الغرفة فاسمحوا لنا ، ونؤكد بأن هذا الخطأ لن يتكرر .

اعترض السيد محمد الدعيسي (ليس عضواً في الغرفة) قائلاً : من يتحمل مسئولية فصل السيدين العالي والدعيسي .

اقتراح هيئة مكتب تدير الجمعية العمومية ، وعودة عضوي مجلس الإدارة المقالين :

تقدم العضو السيد إبراهيم الدعيسي بشكره لرئيس الغرفة الدكتور عصام عبدالله فخرو وبالرغم من وجود الإختلافات بيننا ، وأضاف بأننا مادمنا سنواصل كعمل مؤسساتي لخدمة قطاع التجار فعلا أو بالأحرى منتسبي الغرفة فإن هناك الكثير من المشاكل قبل الدخول في مناقشة جدول الأعمال ، وأضاف أن جدول الأعمال يجب إقراره من الجمعية العمومية على أساس المضي فيه ، وأنه يعتقد أن هناك الكثير من المشاكل يجب النظر إليها أولاً فبإعتبارنا كنا أعضاء في مجلس الإدارة فإننا نعرفها جيداً وحتى بين الأعضاء أنفسهم ، وهي تخص القطاع التجاري ولا تخص المشاكل الخاصة ، أضاف .. أعتقد اليوم بأن

الفجوة كبيرة بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية لاسيما بعد التصريحات الأخيرة التي كتبت بإسم السيد الرئيس وبالأخص التصريح الأخير المنشور في أخبار الخليج ، فإنه يعتقد اليوم ولحل الإشكال هذا فإنه يطلب وبوجود ممثل الوزارة ووجود الجمعية العمومية ووجودكم وما تتمتعون به من صدر رحب - موجهاً حديثه للرئيس - وطالما أن هناك فجوة كبيرة بيننا وبينكم ، فلا يمكن أن تكونوا أنتم الحكم وأنتم من يدير الجلسة وأنتم من تصرحون في الوقت هذا ، لذلك أطلب بموافقة الجمعية العمومية وهي تستطيع اليوم ، أطلب بإنشاء هيئة مكتب لإدارة الجمعية العمومية حتى نتكلم بكل أريحية ولا نقاطع وحتى يأخذ كل عضو حقه ، وطلب وبحضور ممثلي الوزارة بأن تنتخب الجمعية العمومية أو تزكي 4 أو 5 أعضاء لهيئة مكتب لإدارة الجلسة ، مضيفاً .. وعلى أن يتفضل الرئيس ومن على المنصة بالجلوس معنا ومكانكم كبير ، وليتم إدارة الجمعية عن طريق هيئة المكتب ليستطيع أن يتكلم بكل أريحية ودون مقاطعة ، لأن هناك الكثير من المواضيع التي يرى بأنه لا يستطيع طرحها بشفافية وقد لا يعطى الوقت الكافي لذلك ، كما في التصريح الأخير بالنسبة لعودته وعودة السيد العالي بأنه لا رجعة فيها ، بالرغم من أن له الحق كعضو للجمعية العمومية وبقية الموجودين ، ويرى أن التوصيات التي كتبت في المحضر تختلف تماماً عما تفضل به الدكتور المشعل وما تفضل به السيد سميح رجب ، وأضاف .. إننا اليوم نراها مفصلة تفصيلاً خاصاً لأشخاص معينين من ومن ومن ، وهذه التوصيات كتبت بعد أن تم الطلب من سمو ولي العهد أن تقدم الغرفة مرئياتها فلما تقدمنا بمرئياتنا ولما تقدم الأشخاص بمرئياتهم ، كان هناك شخص طائفي لأنه طالب بإدراج بند معين ، وشخص آخر مشارك كما هو مذكور في الأحداث وأهنا القيادة وهذا لم يتم إثباته ولا يوجد تحقيق بشأنه ، وحسب ما دار في اجتماعي معك قلت وفي اجتماع مجلس الإدارة أيضا لمناقشة التوصية التي تم رفعها قلت بأنك متحير دكتور ولم يكن من المفترض أن تتحير لوجود مجلس الإدارة ، الجمعية العمومية هي التي طلبت من المجلس وليس من الدكتور عصام شخصياً أن يتحير أو يقوم بأي من التحركات .. التوصية كانت واضحة بأنه يجب التحقيق مع من كان له دور ، بينما التوصيات التي كتبت تختلف تماماً ، وأنا أعتقد أن الشجاعة اليوم موجودة لأن تذكر ، لذلك فإنه يطالب ويتمنى موافقة الجمعية العمومية بإنشاء هيئة مكتب لإدارة الجمعية .

رد رئيس الغرفة بشكر السيد إبراهيم وأضاف أنه لا يظن بأن تطبيق ذلك المقترح ممكن بإنشاء هيئة مكتب لإدارة الاجتماع إذ أنه يتعارض مع قوانين الغرفة ، وأضاف بأن الغرفة مؤسسة دستورية لها لوائحها وقوانينها وأنظمتها الإدارية ، وأن هناك من يمثل وزارة الصناعة والتجارة حاضر مندوب عن الوزارة وسيقوم بنقل كل حيثيات الإجتماع للمسئولين ، لقد ذكرت أكثر من شيئ ، وأنتم مصممون على أن يكون هناك هيئة مكتب وهذا غير قانوني ، ودعا ممثل الوزارة للرد .

وفي مداخلة للعضو السيد محمد المطوع أشار بأنه مع احترامه للجميع فإذا كان النظام يسمح وهناك مجال وإذا كانت هناك قلوب كبيرة فما المانع من الأخذ برأي الجمعية ، وإن الإنسان النزيه والكفء لا يحتاج إلى التشبث بأشياء وغيرها ، فالجمعية هي من أحضرتنا فإذا رأت الجمعية العمومية بأنني مقصر أو لا أستجيب لطلبات الأعضاء فيجب إعطاء المجال للأعضاء للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وهذا ليس بعيب ، وإذا كانت هناك إمكانية لإنشاء هيئة مكتب فلا مانع من إنشاءها ، وفي الغرفة هناك مجال للأخذ والعطاء لا أن يفرض أحد نفسه على الغير ، ودعا لإعطاء الأعضاء فرصة من خلال الجمعية العمومية ، وأضاف بأن هناك من يسافر على حساب الغرفة للمشاركة في الفعاليات وأنه قد سافر ورأى أن هناك تهميش للتجار الذي لا يكونون ضمن الوفود وأن المفروض على الغرفة الإعلان في الصحف عن الفعاليات والمؤتمرات ولأكثر من مرة لمن يرغب المشاركة من التجار على حسابه .

شكره الرئيس وطلب التعرف على رأي الوزارة في شأن تشكيل هيئة مكتب لتدير الجلسة .

رد ممثل وزارة الصناعة والتجارة السيد علي مكي على طلب السيد إبراهيم الدعيسي ، بأنه حول قضية رئاسة الجلسة ، فإن القانون الأساسي حدد من يرأس الاجتماع - أما رئيس مجلس الإدارة أو أحد نائبيه - ولا مجال لأية اقتراحات أخرى فليس مكانها الآن ، وحسب المادة 20 من القانون الأساسي يرأس الإجتماع رئيس مجلس الإدارة أو أحد نائبيه .

ورد العضو الدكتور تقي الزيرة بأنه في حالة عدم وجود أي مادة في اللائحة الداخلية (وجود رئيس مجلس الإدارة أو أحد نائبيه) فهذا لا يعني أن الجمعية العمومية تفقد الصلاحية في ترشيح من تراه مناسباً ، ونحن اليوم لدينا توافق على المسألة فلنمضي بها ومن ترونه مناسباً للترشح وإدارة الإجتماع ، والأخوان أعضاء مجلس الإدارة لهم كل الإحترام والتقدير .

يرد رئيس الغرفة بأن المادة 21 من القانون الأساسي للغرفة تنص على أن يترأس رئيس مجلس إدارة الغرفة اجتماعات الجمعية العمومية أو أحد نائبيه ، فهل تريدوننا أن نخالف القانون الأساسي ؟

علق أحد الحضور بأن السلطة العليا هي الجمعية العمومية .

رد ممثل وزارة الصناعة والتجارة السيد علي مكي بأنه في هذا الموضوع فإن القانون واضح ، حيث أن جدول الأعمال واضح وصريح ويتضمن أربعة بنود فقط ، وإذا كانت هناك اقتراحات فلا مانع ويمكن طرحه في إجتماع إستثنائي ولكن في هذا الإجتماع جدول الأعمال واضح وصريح .

علق أحد الأعضاء معترضاً بأن دور ممثل الوزارة فقط كإستشاري وليس قانوني وليس ملزم في أي اجتماع ويمكنه الرجوع لكل الجهات للتأكد ، وفي كل المؤسسات الجمعية العمومية هي السلطة العليا وليس هناك سلطة أعلى منها وجود ممثل وزارة الصناعة والتجارة كإستشاري وليس لوضع قانون .

رد رئيس الغرفة إذا كان هناك إلحاح من الأعضاء وقبول من ممثل الوزارة بذلك فإنه مستعد الآن للنزول من المنصة وادعوا من ترونه للتحكيم .

هنا طلب العضو السيد إبراهيم الدعيسي التداخل .

وواصل رئيس الغرفة بأنه يريد التطرق إلى موضوع عادل العالي والدعيسي وإشارة إلى اجتماعه بالسيد الدعيسي في مكتبه وما تحدث عنه ، وأضاف بأن التصريح المنشور في أخبار الخليج كان من عدة أشهر وكان من قبل أن ألتقي بك ، وأن مشكلة التصاريح ، أنني في الغرفة أفضل إعطاء تصريحات كتابية حتى لا يكون هناك سوء فهم ، **ورداً على مداخلة من للسيد الدعيسي** ، قال : أنه لا يوجد مدخل قانوني لما طلبه وهذه وجهة نظري ، وقلت بأنه ليس هناك ما يمنع من عرض الموضوع على مجلس الإدارة ، وقد وطلبت مني إمكانية تسوية الموضوع قبل اجتماع الجمعية العمومية وقلت لك لا داعي للعجلة . وأكد الرئيس بأنه قد أعطى كلمة للسيد الدعيسي وأنه ملتزم بها وأضاف .. أنك تتذكر ما دار بيننا وبأنني سأنفذه ، وأضاف بأنه في ظل الأجواء في البلد والإتجاه هو نحو المصالحة والحوار ولم الشمل وهناك مساع كثيرة بهذا الإتجاه ، لذلك إذا كانت الجمعية توصي مجلس الإدارة بالنظر في الموضوع المطروح من قبل السيد الدعيسي وإمكانية تطبيقه من الناحية القانونية فإنه أول من سيوافق عليه .

اعترض العضو السيد علي أحمد بأنه لا يريد توصيات ثم يرفضها مجلس الإدارة ، بل يريد قرار وإعلان صريح أمام الجمعية العمومية بعودة السيد عادل العالي والسيد إبراهيم الدعيسي إلى المجلس واخذ موافقتها بعودتهما وعودة الأمور إلى نصابها .

أشار رئيس الغرفة الدكتور عصام فخرو بأن التوصية واضحة ، ويجب أن يتحلى الجميع بسعة الصدر وأتباع الأصول ونرى مدى قانونية الموضوع وإذا كان هناك مخرج له ، وأضاف .. ليس هناك خلاف سابق بيننا ؟ ولماذا أقف ضد السادة عادل العالي أو إبراهيم الدعيسي ؟ أنا قلت أن التوصية واضحة .

يرد العضو السيد إبراهيم الدعيسي بالقول أن الجميع يعملون لخدمة القطاع التجاري ، وإنما ما يتم -وقد ذكر ذلك على مواقع التواصل الإجتماعي تويتر وغيره وحتى في مجلس الإدارة - هو اختطاف الغرفة التجارية ومجلس الإدارة وهيئة المكتب والقطاع الجاري من قبل مجموعة متنفذة فهو أمر مرفوض ، وأنه متأكد وأنت يا دكتور تعرف بأنه كان هناك اجتماع عقد في ميناء سلمان وأعضاء من الموجودين حالياً في الإجتماع حضروا ذلك الإجتماع وكان الهدف منه إقالة 4 أعضاء وأنت من رأس ذلك الإجتماع الذي يخص الغرفة والجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز عقده في ميناء سلمان .

يعترض رئيس الغرفة قائلا أن كل شي له حدود ، وأن هذا الحديث فيه طعن في مصداقية رئيس الغرفة وأنت تقول بأن الرئيس عمل وعمل وأنا لي الحق ، أنت توحي بأن رئيس الغرفة تآمر على الأعضاء وهذا غير مقبول ، وفي هذه الجمعية العمومية أقول بكل صراحة أن عمل الغرفة أتعبني ، وألمح إلى استعداده لترك الغرفة إذا كان الأعضاء يرون بأن عصام فخرو غير مؤهل للرئاسة للفترة المتبقية من الدورة (سنة ونص) ويمكن اتخاذ قرار حالاً إذا كان الحضور قانونياً ويمكنكم بـ 250 صوتاً إقالة الرئيس إذا كان غير جدير بالثقة ، وأن هناك 10 أشخاص لديهم 25 صوتاً ويمكن استكمال العدد ، وأضاف رئيس الغرفة موجهاً حديثه للعضو السيد الدعيسي بأنه سبق وأن تحدث معه ولا يقولها استجداء ولكن هذا غير صحيح أنكم تشككون في كل شيئ ، البلد مرت بظروف الجميع يدرك تبعاتها وقد تغيرت الأمور ، ونحن نتكلم الآن عن المصالحة والحوار واللحمة الوطنية ، وأضاف إنني سبق أن قلت لكم أنني سأنظر في الموضوع قانونياً وأنتم تقولون أنه لا توجد ثقة فهل تريدون تعيين وزارة الصناعة والتجارة للنظر في الموضوع ، وأن الأجهزة الرسمية هي التي تدير البلد وأنه سيتم الرجوع للوزارة ولدائرة الشئون القانونية لبحث الأمور القانونية ، ولكن لابد من التأكيد أولاً على وجود الثقة في رئيس الغرفة أو لا وإلا فإنه سينسحب .

اعترض أحد الأعضاء بالقول أن القبلية التي أسقطت العالي والدعيسي في الجمعية الأولى لا تستحق الرئاسة .

تدخل العضو السيد محمد العرادي بأنه لعدم إضاعة الوقت فإن هناك اقتراح وهو يثني عليه بتشكيل هيئة مكتب مؤتمر لتدير اجتماع الجمعية العمومية ، ويعرض الإقتراح على الجمعية العمومية فإذا وافقت عليه يتفضل الرئيس ونوابه جانباً على المقاعد ، ويتم انتخاب هيئة مكتب تدير الإجتماع وهذه النقاط تناقش في جدول الأعمال وهي غير معروضة عليه الآن ، لأنه حتى الآن لم يتم بحث جدول الأعمال ، يعني القفز على القضايا وحرق المراحل غير مطلوب ، هناك اقتراح محدد بتشكيل هيئة مكتب فهل هذا الإقتراح مقبول أم غير مقبول ؟

أشار بعض الحضور : بقبولهم الإقتراح ، فرد السيد العرادي : انتهت القضية .

اعترض العضو السيد محمد المطوع ، بأنه لا ينبغي مثل هذا الطرح ، والمسألة ليست تصفية حسابات فالكل أخوان من آدم وحواء ، يجب أن نستر عوراتنا لا أن نفضح بعضنا البعض نحن هنا لسنا لتصفية حسابات ، وأضاف أن الرئيس سبق أن أخبره في إحدى المشاركات الخارجية بأنه تعب من رئاسة الغرفة ماذا قدمت له الغرفة .

وتحدث عضو مجلس الإدارة السيد كاظم السعيد شاكراً رئيس الغرفة على سعة صدره ، وأشار بأن الإجتماع سيكون ساخناً وأن الموضوع المتصدر هو موضوع العالي والدعيسي وأن الجميع حضر الإجتماع لهذا الموضوع ، ودعا إلى حسم الموضوع وأشار إلى أن طريقة إقالتهما كانت غير صحيحة لديه ولدى جميع الموجودين ولدى الشارع لم تكن صحيحة ولكن كانت هناك ظروف تجعلنا نتقاضى ونسكت ، ولكن الآن وبفضل حنكة جلالة الملك الذي أوجد لجنة تقصي الحقائق برئاسة بسيوني ، ومن ثم متابعة تطبيق التوصيات وكنت أنت يا سعادة الرئيس والحمد لله عضواً في لجنة المتابعة والتي كان لها الفضل في إعادة المفصولين وأمور أخرى كثيرة ، وهذا سيحسب لك يا سعادة الرئيس ولابد من عودة العالي والدعيسي ، وأعلم أنك ستقول القانون الأساسي لا يسمح ولكن يمكن النظر في الأمر حتى لو استدعى الأمر زيادة عدد أعضاء المجلس من 18 عضواً إلى 20 عضواً .

رد رئيس الغرفة بالموافقة على ما يطرح ولكن أذا أردتم هيئة مكتب فإنني سأنسحب من الإجتماع .

ينبه ممثل وزارة الصناعة والتجارة السيد علي مكي بأنه حتى ذلك الوقت لم يتم بحث جدول أعمال الإجتماع .

يرد العضو السيد إبراهيم الدعيسي بأننا نحن الجمعية العمومية والجمعية العمومية هي سيدة نفسها ، وأشار إلى أن هناك طلب وتثنية عليه وهو المطالبة بالموافقة على اختيار أربعة أو خمسة أعضاء لإدارة الجلسة ، مع التأكيد بأن الرئيس ونائبه عزيزين علينا .

يرد ممثل وزارة الصناعة والتجارة السيد علي مكي : بأن كل ما تريده يا أخ إبراهيم أي مقترح ممكن ولكن يجب أن يكون في جلسة أخرى استثنائية حسب النظام الأساسي ، هذا النظام والقانون يقول هذا .

وتحدث العضو السيد سميح بن رجب ، بأنه قبل التعليق على الموضوع فإنه يطلب من الصحافة بالإنصاف في نقل الأخبار وهذه أمانة لكم يا إخواننا الصحفيين ودعاهم إلى عدم التغيير والتعديل في المواضيع ونشرها كما هي الآن لتصل آراء التجارة للقيادة وحتى لا نضطر نستخدم صحافة غير صحافتنا الحالية وهذا أولاً ، ثم وجه حديثه للرئيس قائلاً بأن ما بني على باطل فهو باطل ، وأنكم قد أقلتم أثنين من أعضاء مجلس الإدارة ، وأنه شخصياً قد اتهم بأنه وراء عملية إقالة العضوين وأنه قد بقي ساكتاً لفترة طويلة إلى أن يرى الأمور إلى أين سترسي ، وأنكم قد أقلتم أثنين من أعضاء المجلس وأقلتم موظفين ضعفاء من الغرفة بحجة أن هناك توصية من الجمعية العمومية ، وأن هذه التوصية لم تكن صحيحة بل كانت كاذبة قلباً وقالباً ، كاذبة يا دكتور ، **وواصل مخاطباً رئيس الغرفة** أنه تكلم سابقاً وقال أنه يفضل أن يكون محايداً في هذا الموضوع ، ولكنه تأكد اليوم صباحاً بأنه والسيد يوسف المشعل كانا متهمين بأن قرار مجلس الإدارة قد أخذ برأيهما في فصل العضوين ، وأضاف بأنه قال لرئيس الغرفة بأن قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق ، وخصوصاً بالنسبة للموظفين الضعفاء الذين لا تزيد رواتبهم عن 250 ديناراً الذين تمت إعادتهم بالقوة الجبرية وحتى الآن لم يعوضوا عن الخسارة التي هم فيها وهذا ظلم وإجحاف ، وأضاف بأنكم بنيتم قراركم بالفصل على قرار مفبرك - وهذه الكلمة تستخدم كثيرا هذه الأيام - وأن ما بني على باطل فهو باطل وأن فصلهم غير صحيح لأن الجمعية العمومية لم تطلب هذا الشيئ ، وأن فصل موظفين ضعفاء لأسباب شخصية وطائفية من مدير الغرفة وأتباعه هذا مرفوض ، وأنه ليس متحيز لطائفة لأنه أكثر من يحارب هذه العملية وانعكس تأثيرها عليه شخصياً وعلى أسرته وأولاده ، وطلب بفصل من قام بهذا التعدي أن يفصل اليوم قبل الخروج من هذا الإجتماع ، وأن هناك إصرار كبير وهناك أدلة وإثباتات على وجود تزوير في أوراق رسمية من قبل أعضاء مجلس الإدارة ومن قبل مدير الغرفة ومن قبل بعض الموظفين سنبرزها لاحقاً خلال الإجتماع .

واستأذن النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل بالرد على توصية السيد إبراهيم الدعيسي للجمعية العمومية . وتداخل السيد الدعيسي ورد زينل : طالباً الفرصة للتحدث . ويرد الرئيس قائلاً : تريد العودة إلى نفس الموضوع ؟ ويواصل السيد إبراهيم زينل : إبراهيم اسمح لي بالرد على توصيتك .

ورد الدكتور عصام فخرو رئيس الغرفة على السيد إبراهيم الدعيسي بأن ممثل الوزارة يرى بأن ذلك غير مسموح .

واعترض العضو السيد علي مرهون على تفسير ممثل وزارة الصناعة والتجارة ، قائلاً بأن الجمعية العمومية هي سيدة نفسها وأن كلام السيد سميح بن رجب يكفي عن الجميع وكلام واقعي وحقيقي ولن نزيد عليه وأنه يطالب حالاً وفوراً من دون أي نقاش ودون استهتار بأصحاب السجلات أو أصحاب الأعمال بتطبيق الإقتراح ، فالجمعية العمومية هي من تقرر ، ووجه حديثه إلى الدكتور عصام فخرو والسيد إبراهيم زينل بأنه في كل مرة يحضر اجتماعات الجمعية العمومية ولم تنفذ أية توصيات لصالح أي شخص أو أي تاجر في البحرين ، وأن كل توصيات تلغى وتطبق حسب الأهواء والآراء ، وأنه يطالب بتطبيق توصية السيد سميح بإرجاع المفصولين وإعطائهم حقهم فوراً وبدون تردد .

استأذن النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل مرة أخرى للرد على مداخلات الأعضاء .

يعترض العضو الدكتور تقي الزيرة قائلاً : أنه عندما يطرح اقتراح ويثنى عليه فحسب مبادئ الإجتماعات يصوت عليه ، ثانياً فيما يتعلق بممثل وزارة التجارة فقد استفسر منه قبل الإجتماع عما إذا كان وجوده هو لإعطاء الإستشارة القانونية فرد بالنفي ، وأضاف .. سألته قبل الإجتماع لأنني على علم أن هذه الإشكالية ستحدث لأنها حدثت في السابق ، وشكر الدكتور عصام على الشجاعة والنبل عندما أكد عدم ممانعته في سبيل حسم الموضوع من التخلي عن رئاسة الإجتماع والنزول ، ودعا إلى حسم الموضوع ولماذا العودة كل مرة لرأي ممثل وزارة التجارة ؟ ووجه حديثه للدكتور بأن هذه الوجوه الطيبة هم من انتخبوك ، فلماذا الآن العودة لوزارة التجارة ؟ الوزارة هي فقط الآن للمراقبة العامة ولا يحق أن تعطي آراء ، وإذا سأل العضو سؤال ويعرف إن هذا السؤال ليس من صالح مجلس الإدارة قد يعطي جواب حسب المزاج العام لمجلس الإدارة ، ومع الأسف هذا ما حصل في السنوات السابقة ، وطالب بطرح الموضوع للتصويت والمضي في الإجتماع .

الرئيس يسمح للنائب الأول السيد إبراهيم زينل بالمداخلة .

يطلب النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل من الحضور طول البال ، مبيناً أن الجمعية العمومية هي نعم سيدة نفسها هذا ليس عليه أي غبار وهي التي تقرر ، ولكننا نتحدث عن تطبيق مؤسساتي لكل عملية نقوم بها ، القانون الأساسي والنظام الداخلي الذي ينص على أن رئيس مجلس الإدارة هو من يترأس الإجتماع ، وهذا نص صريح في القانون وإذا أردتم تغيير القانون فلابد من جمعية عمومية غير اعتيادية وهناك شروط لعقد الجمعية العمومية الغير اعتيادية ، هذا من الناحية القانونية ، ويجب أن يعلن عن ذلك بتوجيه دعوة للجمعية العمومية غير العادية هذا من الناحية القانونية والمؤسساتية ، لكن اليوم ولكم الحق في اتخاذ أي قرار ولكن أي قرار ستتخذونه بمعزل عن القانون يعتبر من الناحية القانونية مخالفة ، أي قرار يخالف القانون لن يكون قانونياً ، وأضاف وإذا كنتم ترون بنزولنا عن المنصة فأنا أول من سينزل وأجلس معكم ، ولا أريد أن أكون جهة مخالفة لرأيكم ، لكن أحب أن أكرر أن أي قرار تتخذونه بتغيير القانون والنظام الأساسي مخالفة قانونية وقد سبق عندما كنا نناقش مشروع القانون الجديد للغرفة وأنتم جميعاً أو بعضكم كنتم موجودين والأخ إبراهيم الدعيسي كان موجوداً ، وجانب منه أثير بأن أي تغيير

يجب أن يحال إلى جمعية عمومية غير عادية ، هذه الجمعية ليست جمعية عمومية غير عادية هذه جمعية عادية والنظام الأساسي يحدد اختصاصاتها ، **وأضاف السيد إبراهيم زينل** بأنه لا يقول أن وزارة التجارة هي المشرفة ولكنها تستطيع القول أن ما أشار إليه صحيح أو غير صحيح وهذا من حقها لأن هذا هو النظام ، ولكن إذا الجمعية العمومية في نهاية الأمر تجد أن في صالحها أو في مصلحتها أن تتخذ قراراً مخالفاً للقوانين والأنظمة الأساسية فإنه سيكون أول من ينسحب . **(ونزل السيد زينل من المنصة)** .

وكانت هناك مقاطعات وتدخلات لإثناء السيد إبراهيم زينل عن قراره .

وطالب رئيس الجلسة الدكتور عصام عبدالله فخرو الحضور بعدم الإنفعال أو التعصيب وإذا كانت هذه رغبة الجمعية ويعتقدون أن هذا قرار قانوني فليستلمها الحضور وليديروا الجمعية ، وبأنه سينسحب إذا كان هذا هو المطلوب ، ليتم تعيين أربعة من بين الأعضاء لإدارة الجمعية .

يرد العضو السيد محمد العرادي : لا أنت من سيختار هيئة المكتب ، الآن هناك اقتراح ومثنى عليه بإنتخاب هيئة المكتب ، ودعا سعادة الرئيس ليختار هيئة المكتب بفتح باب الترشيح لهيئة المكتب بحيث يصعد 3 من القاعة لإدارة الإجتماع .

رد الرئيس : أنتم عينوا من بينكم 4 يديرون الجلسة .

يرد العضو السيد محمد العرادي : مخاطباً الرئيس لا أنت من يدير الاجتماع حتى الآن ، أنت افتتحت الإجتماع وترأسته هذا صحيح .

ويواصل العضو محمد العرادي : هناك نقطة أريد أن أوضحها لأعضاء مجلس الإدارة والأعضاء الحضور ما سكت عنه القانون فهو مباح ، القانون لم يقل بأنه لا يجوز انتخاب هيئة مكتب ، هذا الموضوع لم يتكلم فيه القانون ولذلك فهو مباح ومن حقنا كجمعية عمومية أن نتخذ هذا القرار ، القانون أيضاً ينص النظام الأساسي بأن وجود ممثل الوزارة بصفته مراقب فقط لا غير .

وكرر الرئيس ما قاله بأنه لا يمكن تشكيل هيئة مكتب وهو رئيساً للجلسة ، وعرض الإنسحاب ، وكرر بأنه ومن حضر من مجلس الإدارة ، إذا كان المطلوب إقالتهم فسيتركون القاعة الآن وليتم تشكيل هيئة مكتب وإدارة الغرفة ولا داعي للإطالة ، وأضاف .. لن تكون هناك هيئة مكتب وأنا أدير الجلسة ولن أجلس هناك ، إذا كان هذا الإجراء قانونياً فيمكنكم اتخاذه هذا بلد القانون وإذا كنتم يريدون شخصاً تلقنونه بما تريدونه أن يفعله فهل هذا يعد رئيساً ؟ ، وأضاف بأن ليس لديه مانع من الإنسحاب ، مضيفاً .. وحاسبني كيفما شئت ، لا أحد سيقطع عليك الإجتماع اجتمع كما تريد ، وقل ما تشاء ، وأقل من تشاء ، وإذا كان هذا قانونياً أفعله ، وأنا سأنسحب .

تساءل السيد محمد الدعيسي (ليس عضواً) ، عما إذا كان كل ما حدث في الغرفة هذا العام قانونياً ؟

فرد سعادة الرئيس بالإيجاب وأن كل ما تم كان قانونياً من وجهة نظره .

وفي مداخلة لأحد الحضور أشار إلى أن هناك الكثير من اللغط في الإجتماع وهناك الكثير من المداخلات ، وحتى الآن لم يبدأ بجدول الأعمال ! واقترح أن يضمن هذا الموضوع ضمن نقاط جدول الأعمال وحسم الجدل القائم وبدأ الجلسة ، وبحجب الثقة عن مجلس الإدارة الحالي من خلال الجمعية العمومية وحسم هذا الخلاف والجدل القائم بتشكيل أو عدم تشكيل هيئة المكتب ، وأضاف إذا لم تكن هناك ثقة ومع هذه الفجوة

الواسعة فإنه يقترح أن يوضع على جدول الأعمال قبل بدء الجلسة بند بحجب الثقة عن مجلس الإدارة الحالي .

يقترح عضو مجلس الإدارة السيد عادل أحمد آل صفر : في وجود هذا الجدل والوضع غير المحسود عليه للرئيس ، بإمكانية أن يتم مناقشة الطلبات ووجهات النظر مع أعضاء المجلس الموجودين ، وتغيير ما لا يعجبهم فلديهم الأغلبية ولديهم الأصوات ولديهم البرنامج ، وأن وجود الثغرة القانونية التي أشار إليها السيد إبراهيم زينل هذه ثغرة قانونية يمكن أن تصبح ضد القرارات التي ستتخذ في هذا الإجتماع .

يطلب عضو مجلس الإدارة السيد عبدالحميد الكوهجي المداخلة .

طالب العضو السيد إبراهيم الدعيسي الرئيس بالقول إذا الجمعية العمومية تشعر بأن العضوين المقالين يتم إرجاعهم اليوم - المقالين بصور غير شرعية وغير قانونية وبإجتماعات سرية - يتم إعادتهم اليوم في الجمعية العمومية نفسها يا دكتور .

وتحدث عضو مجلس الإدارة السيد عبدالحميد الكوهجي مشيراً إلى أن الأمور لابد أن تتم وفقاً للقانون وأن مواد القانون معروفة ، فهل تريدون إلغاء القانون ؟ ، وأضاف وكما قال ممثل وزارة الصناعة والتجارة بأن الجمعية العمومية لها كل الحقوق وهي التي تقرر ولكن وفق القوانين ، فإذا ترك الرئيس الجلسة يكون الإجتماع قد انفض ، وأن أي قرار يتخذ ويكون معارضاً للقانون فلا ينفذ ، أي أن كل الأمور ينظمها القانون والنظام ، فإذا كان المطلوب كما قال الرئيس إقالة المجلس أو سحب الثقة عنه فلا بد من الدعوة إلى جمعية عمومية غير عادية وينتهي الموضوع ، وممثل الوزارة قال القانون معروف ولابد أن نسير بحسب القانون لا يمكن التغيير .

يعلق العضو السيد إبراهيم الدعيسي هل كنت حاضراً في اجتماع ميناء سلمان ؟

عضو مجلس الإدارة السيد كاظم السعيد يريد المداخلة .

يعلق عضو مجلس الإدارة السيد عبدالحميد الكوهجي أن السيد عبدالحكيم الشمري رافعاً يده منذ بداية الجلسة ويحاول المداخلة ولم يتمكن حتى الآن .

يرد عضو مجلس الإدارة السيد كاظم السعيد نحن الآن متفقين فلنمضي في الإجتماع من خلال بند ما يستجد من أعمال بعد أن سحب الأعضاء اقتراحهم .

يعترض الحضور على ما طرحه السيد كاظم .

يطالب العضو السيد شرف جعفر بتطبيق ما دعا إليه السيد سميح رجب ، مضيفاً بأنه كلام واقعي وسليم 100% ويجب تطبيقه .

ويتحدث عضو مجلس الإدارة السيد عبدالحكيم الشمري داعياً الجميع للهدوء ، ومشيراً بأنه منذ بداية الجلسة وهو يرفع يده لطلب الحديث فهل لابد من رفع الصوت ليعطى الحق في التكلم ؟ ، وأضاف بأن ممثل الوزارة بين لكم بأن ما نص عليه القانون للجمعية العمومية هو الموجود في الجدول ، والأستاذ عادل صفر هو أيضاً متعاطف مع الإخوان ومصر أن يكون هناك تصحيح للمسيرة ، ويقول إنه يمكن الجلوس مع الرئيس والدعوة لجمعية عمومية غير عادية وإقالة من تريدون ، ولكن للعلم هذا ليس لمصلحتكم وأن

ما هو من اختصاص الجمعية العمومية مدون على جدول أعمال الإجتماع ، ودعا إلى الإبتعاد عن التعصب والإستحواذ بالأمور .

تحدث العضو السيد سيد شرف جعفر مبيناً بأن مداخلته تختلف عن مداخلات الأخوان ، أنه يكن كل الإحترام لسعادة الرئيس وأن لديه اقتراح وجيه ، فقد شارك في الحوار الوطني ومثل إرادة جلالة الملك وسمو رئيس الوزراء ، ويرى أن البلد تتعرض لأزمة وأنهم كعقاريين وهو قد أمضى 40 سنة من عمره بالعمل في المجال العقاري يرى بأن القطاع يتعرض لأضرار كبيرة ، وأن بناياته في شارع السفارات نصف شققها خالية ، وأضاف مخاطباً الرئيس أنت كنت معنا في تفعيل الميثاق والحوار الوطني ورأيت كيف كانت نفوسنا ، فلابد من نبذ الخلافات ووضع البحرين نصب أعيننا فهي الأهم ، لنترك جانباً فلان وعلان وأخ إبراهيم وأخ عادل في هذه الظروف ، فما الضير في عودتهم لمجلس إدارة الغرفة وإنهاء الإشكال ، ودعا إلى تحمل المسئولية وتصفية القلوب والعمل لنعيد بلدنا فالبلد مقبلة على هاوية وهناك عقاريون مقبلون على الإفلاس ، وأضاف موجهاً حديثه للرئيس .. أنت رئيس الغرفة ولابد من أن تكمل المدة ولا نقبل بتنحيك عن هذا المكان .

وبناء على مطالبة من الأعضاء أعرب النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل عن موافقته على العودة للمنصة وطلب من سعادة الرئيس الإذن بأن يسمح له بذلك ، وأضاف بأنه يتشرف بذلك إذا سحب السيد إبراهيم الدعيسى اقتراحه ووافقت الجمعية العمومية على ذلك فإنه سيعود إلى المنصة ، والأمر الآخر بأنه ليس هناك ما يمنع في أي جمعية وأي تجمع من أن تناقش المواضيع في أية اجتماعات والبت فيها بكل أريحية وبكل محبة ، فإذا كان المطلوب عودة العضوين فإنه لا يرى إشكالاً من إدراج الأمر على جدول الأعمال ومناقشته اليوم ، وإذا كان القرار السابق للجمعية العمومية الذي تسبب في نزوله فهو قرار غير قانوني .

وفي هذه اللحظة عاد النائب الأول السيد إبراهيم محمد علي زينل إلى مكانه على المنصة .

أثنى العضو السيد محمد المطوع على رجوع السيد إبراهيم زينل إلى المنصة وعلى ما طرحه العضو سيد شرف جعفر عن موضوع الشقق ، وأضاف بأنه عضو في الغرفة ولديه فندق وسفريات ومقاولات ولكن بدون زبائن وأن الوضع سيئ ، وأضاف .. البحرين بلدنا جميعاً ولابد أن تكون قلوب الجميع الصغير قبل الكبير على البلد ومصالحها ، وطالب مجلس إدارة الغرفة أن يبحث مشاكل التجار بشكل جدي لا مجرد عقد اجتماعات وينتهي الأمر ، ورفع صوته من خلال الإجتماع إلى صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر للنظر في أمر القطاع وأن هناك من قدمت لهم التسهيلات وآخرين لم يستفيدوا منها .

وعلق عضو آخر بالقول : أنه بعد سحب السيد إبراهيم الدعيسي مقترحه أصبحت الأمور واضحة ، وإنتهى موضوع عودة العضوين ، أما الأمور الأخرى المطروحة للبحث فلابد أن تكون على جدول الأعمال ، وإذا كان لدى الأخوان في الجمعية العمومية مواضيع أخرى يريدون أن يقترحونها في جلسة غير اعتيادية فالآن أيضاً تكون التوصية لعقد الجلسة بعد أسبوعين والمضي فيها وتساءل ما المانع في هذه المسألة ؟ وطالب الجلسة بأن تقرر الآن بعقد جلسة غير اعتيادية للجمعية العمومية بعد أسبوعين .

وتحدث عضو مجلس الإدارة السيد جواد الحواج مشيراً إلى أن الغرفة اليوم أمام تحد كبير جداً ، وأن الكل قد طرح رأيه وأنه على ثقة بأن سعادة رئيس الغرفة سيتسع صدره لتقبل جميع الآراء ولمتابعة الجلسة ، وقدم الشكر للنائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل على عودته إلى المنصة ، وطالب بالبدء في مناقشة جدول الأعمال ، وأن كل المقترحات والتوصيات يمكن طرحها على الجدول وبطريقة سريعة ،

ودعا الجميع للتكاتف وليكونوا يدا واحدة ، وأنه لا مجال للمساومة وأن ما حدث يمكن مراجعته بعودة العضوين الأخ عادل العالي والأخ إبراهيم الدعيسي ويمكن وضع أولوياتها في هذه الجلسة وأنه يرى بإمكانية الإتفاق بين الجميع وعلى البر والتقوى .

دعا الرئيس الحضور بالهدوء والإنضباطية .

خاطب أحد الأعضاء رئيس الغرفة بالقول أن مطالباتك قد تكررت بالمصالحة وأن الأمور تتجه إلى الأحسن ولكن المصالحة ليست كلاماً ، وليست المصالحة الوثيقة (وثيقة المصالحة الوطنية) التي وقعتموها في الغرفة كناحية إعلامية ، المصالحة ممارسة عملية على الأرض وتعني أن نصلح أخطائنا التي إرتكبناها طوال المدة ، وغرفة التجارة معروفة من أقدم مؤسسات المجتمع المدني في الخليج ونحن تمنيناها أن تكون جزءاً من الحل لا جزء من الأزمة ، وغرفة التجارة للأسف الشديد في العام الماضي مارست دورا لا يجب أن تقوم به ، ماذا يعني أن يقوم أعضاء في مجلس إدارة الغرفة بتأييد قرارات فصل الناس من أرزاقهم وأعمالهم على مستوى الدولة ؟ والذهاب للخارج إلى جنيف ، نائب رئيس مجلس الإدارة يدافع بكل قوة عن قطع أرزاق الناس ! هذا خطأ جسيم يجب أن تعتذر منه إدارة الغرفة الآن إذا كانت هناك نية المصالحة ، وفصل الموظفين وحتى من تم إرجاعهم في وظائف أخرى لا تتناسب وكفاءاتهم وجلب آخرين بكفاءات أقل لأنهم محسوبين على فلان من الناس وعلى الرئيس التنفيذي بالذات الذي نطالب اليوم بأن يحاسب ويقال لأن ممارسات كثيرة مورست في الغرفة وهو المتسبب الرئيسي فيها ، إذا كنا نطالب بالإصلاح وبفتح صفحة جديدة لابد أن نعترف بالأخطاء ، ونحن اليوم إذا كنا نطالب بإرجاع عادل العالي والدعيسي فليس لأنهما هذان الشخصان تحديداً ، أبداً فلو سألتموني عن رأيي فيهما فقد أرد بأنني في المستقبل لن أرشحهما ، ولكن اليوم هذا قرار أتخذ بتزوير إرادة الجمعية العمومية ، ويجب أن يرجع للجمعية العمومية حقها ، وأتمنى بالرغم من مشاكلنا الكبيرة في القطاع التجاري ولكن هذه صفحة يجب أن تغلق ليس بالكلام ولكن بالفعل .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو ، اسمحوا لي بعد أن استمعنا من الجميع أن أبين أنني أول من يؤمن وينادي وسينادي بالمصالحة الوطنية ولم الشمل واللحمة الوطنية وبإعلاء شأن البحرين وأنني كجميع البحرينيين أتألم كثيرا من الحوادث التي مرت بها البحرين ومازالت تبعاتها قائمة ، وإن شاء الله ينجلي الضباب والسواد الذي أمامنا في وقت قريب ، وحول الرغبة بعودة الإخوان عادل العالي وإبراهيم الدعيسي فعلى العين والرأس ، وإنه لا يحمل ضغينة أو كراهية لأحد منهما بل هما زميلان عزيزان .

تحدثت العضو السيدة هدى صنقور بالإشارة إلى أن هناك أولاً أولويات يجب أن نفكر بها مثل ما أفاد الإخوان البحرين أولاً ، اللحمة الوطنية أولاً ، وإنها ترى بأن المشكلة ليس إبراهيم ولا عادل بل المبدأ والطريقة التي حصلت هي التي نرفضها ، نتكلم عن المبدأ في إقالة العالي والدعيسي وليس عن شخصيهما ، إقالة شخص أو شخصين إذا كانوا الأشخاص غير كفؤ لكن الطريقة والمبدأ هذا ما نرفضه وقانوناً أن يصبح عدد المجلس 20 شخص أو حتى عندما يعود عادل العالي وإبراهيم الدعيسي ويقومان بتقديم استقالتهما بأنفسهما فهذا راجع لهم ، لكننا نصر على سير المبدأ ، وأكدت احترامها لمجلس الإدارة ودعت إلى بدأ الجلسة وأن يوضع بند إرجاع الأخوين العزيزين على الجدول ويخضع للتصويت ، وطالبت الجميع بالإتحاد وبعدم التجريح وبناء الثقة المتبادلة والإعتراف بالأخطاء للإستمرار في الصحيح القادم .

ثم تحدث العضو الدكتور يوسف المشعل قائلاً بأنه يثني أولاً على ما طرحه السيد سميح رجب ، فقبل سنة وفي هذه الغرفة طلبنا وهو شخصياً طلب من مجلس الإدارة عمل تحقيق في من قد يكون خان الوطن ، ولم تطلب الجمعية العمومية أبداً فصل وأخذ قرار بفصل ، قرار الفصل تم من خلال مجلس الإدارة ، وما

كتب وما نسب عنه أو عن غيره في محضر الإجتماع هو شيئ غير صحيح ، وإن ما تطالب فيه الجمعية العمومية الآن هو إعادة النظر فيما حدث ، وعلى أي مسببات تمت الإقالة من مجلس الإدارة ، وهذا شيئ طبيعي من الجمعية العمومية أن تطالب بهذا الطلب ، والأمر الثاني : نحن الآن نعيش في وقت صعب جداً وما علينا إلا أن نتكاتف ونتكاتف ونتكاتف ، لأننا جميعاً في نفس هذا القارب الذي بدأت الثقوب تكبر فيه ، وكلنا سنغرق ، فإن لم يكن هناك تكاتف وبالأخص في غرفة تجارة وصناعة البحرين التي تمثل القطاع الخاص بكل فئاته وكل طوائفه فهنا ستكون المصيبة الأكبر ، والنقطة الثالثة : أنه يتمنى من رئاسة الجلسة أن تبدأ بالإجتماع حتى نناقش النقاط لأن هناك نقاط كثيرة ومهمة ، فأغلاط مجلس الإدارة وأغلاط إدارة الغرفة للسنة الماضية كبيرة وكثيرة جداً وعلينا مناقشتها وعلينا إيجاد حلول لها ، ونحن نريد من غرفة تجارة وصناعة البحرين أعرق غرفة في الخليج العربي أن ترجع إلى مكانتها وأن تكون كما كانت في السابق هي اللامة وهي الململمة لجميع القطاع الخاص بكل فئاته وكل طوائفه .

ويرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : قراركم بعودة الأخوان عادل العالي وإبراهيم الدعيسي نحن نأخذه كقرار سواء بأن يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة 20 أو 18 كما يسمح به القانون وسنمشي فيه حسب رغبتكم وسنمضي بها ، وأضاف .. يحز على خاطري هذا الموضوع وقلتها وأقولها وسأقولها ، علاقتي مع الناس كانت دائماً طيبة ولا أجد أي سبب لأكن العداء لهذا أو ذاك ، وبالذات هذا الذي نمر به اليوم مع الأسف هذا الإصطفاف الطائفي يجب ألا يحدث في البحرين ، وأنا أول من يصفق لإبعاد البحرين عن ذلك .

يطلب النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل السماح له بالتحدث : مشيراً إلى أنه لإعطاء صبغة قانونية للقرار الإستثنائي ، الجمعية العمومية تريد من مجلس الإدارة أن تأخذ القرار الآتي وأنا سأقرأ القرار وإذا وافقتكم فسيتم تنفيذه في الحال : **" وافقت الجمعية العامة بالإجماع وبشكل استثنائي على ضرورة عودة العضوين السيد عادل العالي والسيد إبراهيم الدعيسي إلى عضويتهما ، وفوضت مجلس الإدارة بالتعامل مع هذا الموضوع إما بانسحاب عضوين من المجلس الحالي أو بزيادة أعضاء المجلس إلى 20 عضواً بشكل استثنائي إلى نهاية هذه الفترة ، على أن يطبق القانون والنظام الأساسي للغرفة فيما بعد ". . ويسأل الحضور .. هل أنتم موافقون عليه ؟.**

يرد الحضور بالموافقة .

يعلق العضو الدكتور تقي الزيرة على مقترح الأخ إبراهيم زينل ، المقترح جيد ولكن في الأساس ما تريده الجمعية العمومية إبطال القرار السابق ، القرار السابق كان باطلاً من الأساس وبالتالي يرد الإعتبار إليهم ، القرار السابق لم يكن صحيحاً لم تقرر الجمعية العمومية فصلهما ولم تعطيكم تفويض ، وحتى الآن الإقتراح الذي تفضلتم به لم يعطي مجلس الإدارة التفويض لأن هذا التفويض يمكن أن يفسر تفسير آخر ونطلع " يا تيتي ما رحتي ولا جيتي " .

يرد النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل : أنا أتكلم عن إعادتهما فوراً ، لكن تبقى مسألة العدد هل تريدونهم 18 أو 20 عضواً .

يرد العضو الدكتور تقي الزيرة : السؤال ليس هنا ، السؤال في إبطال القرار السابق قرار محضر الإجتماع السابق لم يكن هناك قرار من الجمعية العامة سابقاً بفصل 2 من زملائنا من مجلس الإدارة ، هذه هي المسألة الأساسية مسألة رد الإعتبار للأثنين ، الأثنين لا يطمعون في الكراسي ، فأنت لم تسلب فقط حقهما بل سلبت حق الجمعية العمومية حقنا نحن الذين انتخبناهما .

يطلب عضو مجلس الإدارة السيد كاظم السعيد من رئيس الجلسة بالتصويت على هذا الأمر .

يسأل الرئيس : هل تطلب التصويت على أن يعود اثنان ويخرج اثنان ؟

يرد عضو مجلس الإدارة السيد كاظم السعيد : بنعم .

يعلق العضو السيد محمد العرادي بأنه قدم اقتراحاً مكتوباً فليتم مناقشة الإقتراح المكتوب حتى ندخل في نقاط محددة .

يسأل الرئيس الدكتور عصام فخرو : أنت كتبت الإقتراح ولكن ما هي آلية التطبيق ؟ هل الآلية أن نضم اثنان إلى المجلس ويصبح المجموع 20 عضواً ؟

يجيب العضو السيد محمد العرادي : إذا قرأنا جدول الأعمال سنبدأ بمناقشته نقطة نقطة ، الآن الجمعية العمومية تناقش كل شيئ بشكل مفتوح مع بعضه البعض ، لنقر جدول الأعمال المفترض في بداية أي جمعية عمومية في البداية أن يقرأ جدول الأعمال ، وأنتم كمجلس إدارة قدمتم اقتراحاً لجدول الأعمال ، ونحن الجمعية العمومية نرى أن جدول الأعمال الذي قدمتموه غير مناسب ونريد تعديله أضفنا عليه ثلاث نقاط لتصوت عليها الجمعية العمومية وتقره كجدول أعمال ونبدأ الجلسة ، أولاً : موضوع إعادة العضوين المفصولين إلى مكانهما ، الثانية : موضوع التخويلات ، والثالثة : مساءلة الرئيس التنفيذي حسب ما قال الأخ سميح رجب أنه تصرف تصرفات خاطئة فيما يخص موضوع الفصل وتعديل محضر الجمعية العمومية وتحريف التوصيات ، فنريد مناقشة الموضوعات بهذا الترتيب ثم نكمل جدول الأعمال ، وهناك تثنية مقدمة مني ومثنى عليها من السيد ماجد .

يعلق العضو السيد محمد المطوع : بالموافقة على رأي السيد إبراهيم بدخول العضوين ليصبح العدد 20 .

يعترض العضو السيد محمد العرادي بأن هذا الأمر يحتاج إلى عمومية استثنائية زيادة الأعضاء يحتاج إلى عمومية استثنائية .

يعترض الحضور لاسيما العضو نادر علاوي ويطالب أن يكون العدد 18 فقرار الفصل ليس سليماً .

أحد الأعضاء يطلب من الرئيس أن يتم استعراض جدول الأعمال بشكل سريع وإقراره حتى تبدأ الجلسة بشكل رسمي ، جدول الأعمال واضح أمامكم ومقر من الجمعية العمومية وكما قال الأخ محمد حسن هذه العملية واضحة ، إقرار جدول الأعمال هو أول نقطة في أي جمعية العمومية وفي أي اجتماع رسمي ، الآن المطلوب إقرار جدول الأعمال وأول نقطة إعادة العضوين ، أما موضوع العدد 20 أو 19 أو 18 فهذا يمكن بحثه من خلال المناقشات لنخرج بقرار أو توصية ملزمة إلى مجلس الإدارة لتطبيق هذا القرار وانتهى ، فيرجى إقرار جدول الأعمال فوراً .

تدخلت عضو مجلس الإدارة السيدة أحلام جناحي وقالت إذا كان الإشكال سيحل بإنسحاب عضو ، فإنها أول عضو يستقيل وليست لديها مشكلة .

وتحدث أحد الأعضاء وحيا مجلس الإدارة ، وأضاف بأنه لاشك كانت هناك الكثير من الأخطاء التي مورست في الفترة الماضية ، وأن أول الأخطاء الموجودة هي أننا يجب أن نكون فعلاً نظاميين ، وهذه الطريقة بأن الكل يأخذ المايكروفون ويتحدث أكثر من مرة غير مستحبة وغير واقعية ، ويجب أن يكون هناك شخص من الإدارة يقوم بتسجيل الأسماء وإعطاء كل شخص الفرصة للحديث ، إنما توزيع

المايكروفونات بهذه الطريقة فهو شيئ غير صحيح ويجب أن يتوقف ، مضيفاً .. أنه لم يجد في حياته أي جمعية عمومية لأندية أو مراكز اجتماعية وشبابية ولا غيرها بهذه الفوضى العارمة ، الكل أصحاب أعمال ويجب أن يحترموا النظام لتسيير عملية الجمعية العمومية ، وأضاف أنه قد تم منح البعض الحق لأكثر من مرة للتحدث وكنا ملتزمين الصمت ، وأكمل .. أعتقد أن الأخوان في وزارة الصناعة والتجارة دائماً يخونهم التفسير الصحيح لنصوص الجمعية العمومية وهذا لا يأتي إلا هنا في غرفة التجارة ، في أماكن أخرى يفسرونها كما يريدون ، هنا نحن أصحاب الرأي .... الجمعية العمومية لها الرأي ، في المرة السابقة قبل عام الإخوان في وزارة الصناعة والتجارة أتوا لتفسير قانون التوكيلات ووضحوا أنه يجوز استخدام التوكيلات وهذا التفسير كان عليه خلاف وأنت تتفق معنا فيه - موجهاً حديثه للرئيس - وإنه يعتقد أن الإخوان في وزارة الصناعة والتجارة يجب أن يكون دورهم في مراقبة الإجتماعات ، عدد الحضور ، فيما لو كان هناك خلاف كبير على موضوع ، أي نص من النصوص يجوز الاستئناس برأيهم ، أما أن يكونوا هم الحكم والخصم وهم من يحددون فهذا شيئ من وجهة نظره غير مقبول كلياً ، والنقطة الأخرى أنه يصر على وجوب قيام شخص بتسجيل من يريد الحديث ، وأن يكون هناك حجب للمايكروفونات لا أن يترك لأي شخص ، الجميع أصحاب أعمال ويجب أن يحترموا النظام ويطبقونه ، هناك خلافات كثيرة على وجهات النظر ولكن يجب مراعاة النظام .

يشير العضو السيد محمد زمان بأنه قد مرت ساعتان والمفترض أن تبدأ الجمعية العمومية ، ساعتان مرت ويفترض أن نكون أمناء تجاه مصالحنا وتجاه مصالح من نعيلهم ومن نحن مسئولين عنهم من موظفين وعوائل ، وأضاف أنه يرى أن الإقتراح الأخير حول مسألة تثبيت جدول الأعمال والعمل فيه فوراً لصالح الجميع ، بالنسبة لما اقترحته الجمعية العمومية من عودة الأخوين ومناقشته على جدول الأعمال والأمور الأخرى ، وما تم التفضل به من قبل الأخ الأخير بالنسبة لجدول الأعمال فإنه يثني بأن يعمل به فوراً .

وتحدث عضو مجلس الإدارة السيد عبدالحميد الكوهجي مشيراً بأننا في غرفة التجارة نمثل نخبة التجار وأن كل شيء له قوانين تنظمه ، وأنه قد استفسر من ممثل وزارة الصناعة الذي أخبر بأن الإجتماع لم يبدأ حتى الآن ببحث جدول الأعمال ، وكل ما دار ليس له علاقة بالإجتماع ، ومع احترامنا للجميع إلا أن هناك قوانين يجب السير وفقها ، وغير ذلك لا يتم ، ولكم الحق بطلب جمعية عمومية غير عادية .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو بعد استماعنا للجميع سنمشي وفق قراركم بتعديل جدول الأعمال ، فمن ضمن بنود جدول الأعمال مناقشة تقرير الغرفة وجزء منه يدخل ضمنه موضوع عودة العضوين عادل حسن العالي وإبراهيم الدعيسي ، هذا قراكم الآن سنطبقه .

وطالب عضو مجلس الإدارة السيد كاظم السعيد بعودة الدكتور حسين المهدي كذلك .

وطلب احد الأعضاء عودة جميع الموظفين المفصولين .

ورد الرئيس الدكتور عصام فخرو على السيد كاظم السعيد .. بأن نفس المبدأ ينطبق ، فيما يتعلق بعودة المفصولين وفيه جزءان ، هناك المفصولين الذين تم فصلهم خلال الأحداث وهذا ينطبق على العديد من المؤسسات ، وبعد أن تمت المصالحة الوطنية تمت إعادتهم جميعاً ، عودة المفصولين تم ترتيبها مع وزارة العمل ومع اتحاد نقابات العمال وهناك لجنة ثلاثية تنظر في الموضوع ، المفصولين أعيدوا وهناك 4 حالات ملفهم موجود لدى السيد عثمان شريف .

يحاول الأمين المالي السيد عثمان شريف الريس التحدث .

يقاطعه العضو السيد سميح رجب قائلا بأنه سيتكلم قبل الأخ عثمان ، ويطلب المايكروفون ويقول ، بإختصار وبلا لف ودوران هناك قرارات أخذت من قبلكم بناءً بحسب إدعائكم الباطل حسب توصية الجمعية العمومية وهذه قرارات باطلة انتهينا منها وترجع الأمور كما كانت ، ولا توجد توصية جديدة للتوضيح ، وما يقوله الأخ عبدالحميد بأننا إلى الآن لم نتكلم في محضر الإجتماع فهذا صلب الموضوع هذا الكلام هو صلب محضر الإجتماع ، ولا توجد موافقة على محضر الإجتماع كله فمحضر الإجتماع مفبرك ، كله مغيرة فيه الحقائق حتى تتمكنوا من أن تأخذوا فيه القرارات ، فلا نأخذ الكلام باللغط والفوضى ، القرار الذي اتخذتموه خاطئ وباطل ، ترجع الأمور كما كانت ويجب تقديم الإعتذار لهم ، من قام بهذه الألاعيب يعتذر لهم ويعتذر لأصغر موظف أقيل وفصل عن العمل ، أما عن موضوع الأربعة الآخرين فنحن على علم بموضوعهم ، ولا نحتاج إلى ما يقوله الأخ عثمان لأنه عضو في اللجنة الثلاثية مع وزارة العمل ونقابة العمال وهو هناك يتكلم شي وهنا يتكلم معكم شي آخر ، ولدي كل محاضر الإجتماعات وأنا لا أتكلم من فراغ لدي وثائق ، لا نأخذ باللف والدوران يجب أن نكون واضحين وننهي هذه العملية نهائياً ، الموظفين الـ 10 يرجعون كما هم وعلى وظائفهم وقطع الأعناق ولا قطع الأرزاق ، **وأضاف موجها حديثه للرئيس** ، أنا لا أريد الإطالة عليك في هذا الموضوع ، أنا أعرف رأيك الشخصي ولكن إذا كانت عليك ضغوط من باقي أعضاء مجلس الإدارة فأعضاء مجلس الإدارة - نحن جبناهم وإحنا بنشيلهم الآن ، لا يوجد كلام آخر . أما ما يخص الإدارة التنفيذية أنا سبق في الجمعية العمومية السابقة ومذكور هنا طلبت كطلب أخوي من الرئيس التنفيذي حسن المعاملة مع الموظفين ، نحن نريد أصغر موظف يكون هو يمثل القطاع الخاص لا نريد إهانات وتهديدات ووعود وإنذارات بالباطل ، لا نريد افتراءات يدّعون على موظفين أن وزارة الداخلية مبلغة مجلس الإدارة أن هؤلاء أناس مخربين ، هذا يجب أن يوقف فوراً ويعاقب عليه من أساء .

يعلق العضو الدكتور يوسف المشعل بأن إبطال قرار مجلس الإدارة بفصل كل من فصل هذا هو رأي الجمعية العمومية وهناك القرار بإبطال القرار الذي اتخذتموه ، ليس هناك أي توصيه جديدة ولا عمل شيء جديد هي فقط توصية واحدة إبطال القرار بالكامل ، قرار مجلس الإدارة قرار الرئيس التنفيذي ، من تم فصله يعود إلى مكانه وهذا هو .

ويعلق أحد الأعضاء لقد تم إقرار جدول الأعمال ، فيرجى إعطاء وقت لكل بند من بنود جدول الأعمال ووقت للمناقشة واتخاذ قرار أو توصية ملزمة ، الآن هذه المناقشات الجانبية وكل واحد يدخل في ألف نقطة الآن النقطة الأولى إذا أقريناها وهي عودة العضوين الأستاذ عادل العالي والأستاذ إبراهيم الدعيسي نناقشها ونأخذ فيها قرار وتوصية ملزمة لمجلس الإدارة وننتهي ونقفل الباب .

يقاطعه الرئيس لقد أخذنا قراراً .

يواصل العضو : دكتور نحن جئنا لنتخذ قرار وليست محاضرات فقد أذن الأذان ونحن لابد أن ننتهي .

يضيف احد الأعضاء مخاطباً الرئيس : سيدي الرئيس لا نريد قرار نريد إبطال القرار السابق لا نريد شيئ غيره ، إبطال القرار السابق الذي اتخذته إدارة الغرفة ، إبطال القرار السابق لا توصية ولا قرار جديد .

يوافق الرئيس ويسأل القرار الثاني عودة المفصولين المتبقين ؟

يعلق أحد الأعضاء : القرار يجب أن يشمل عضوي مجلس الإدارة والأربع مدراء الذين تم فصلهم ، بالضبط هناك 6 أعيدوا ، وهو يثني على حديث السيد سميح بأن هناك 4 موظفين إداريين كفاءات تم

فصلهم على خلفية الأحداث السابقة بما فيهم العضوين ، القرار يجب أن يشمل عضوي مجلس الإدارة والأربعة موظفين .

يرد الرئيس : هناك نقطة على جدول الأعمال من ضمن مناقشة التقرير ذكرت هل هناك من يريد التكلم فيها ؟ ، هي مسألة التخويلات والتوكيلات ، وأضاف .. طبعاً أنا أعلم ما سيقال عن مسألة التوكيلات وأنا شخصياً أعطيت كلمة بإسم مجلس الإدارة بأن ننظر في الموضوع ، وفعلاً الموضوع تحت الدراسة ، وكما ذكرت سابقاً لكم علينا تقنين عملية التوكيلات وجاري التحضير لذلك وعندما يتم إقرارها ستقرؤون عنها في الصحافة على شكل إعلان إن شاء الله وقبل أن تنتهي هذه الدورة ، وسأترك رئيس اللجنة القانونية للتحدث .

يوضح النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل بأن موضوع التوكيلات قد أحيل إلى لجنة القوانين بالغرفة ، وتم تدارسه والإستئناس برأي 3 مكاتب استشارية قانونية حول هذا الموضوع ، وبعد تدقيق النظام الأساسي وقانون الغرفة أفادت هذه المكاتب الثلاثة بأن من حق مجلس الإدارة أن يضع ضوابط لهذه التوكيلات ، وبما معناه أن التوكيل جائز ولكن توضع ضوابط وتكون مدققة لا أن تقبل أي ورقة عادية من أي أحد ، هناك شروط سوف يتم الإعلان عنها بأن هذه هي الشروط وهذه هي المستندات المطلوبة لتطبيق التوكيل ، وبعد تطبيق هذا النظام ستعتبر التوكيلات السابقة ملغاة ، ويجب على كل عضو إحضار التوكيل ويُحدد به أشخاص معينين يعملون لدى المؤسسة أو لديهم صلة عائلية بالمؤسسة ، وبالنسبة للتخويلات الموجودة في السوق يتم إلغاؤها ، هذا هو الإقتراح وسيتم الإعلان عنه في الجرائد الرسمية لتاريخ ومدة التطبيق ، لا يوجد توكيل عام إلى الأبد ، وطلب من الحضور رأيهم في أن يكون هذا التوكيل لمدة 10 سنوات مثلاً ؟ فيجب أن يكون التوكيل محدد المدة ومحدد الأغراض التي من أجلها يوكل ، وهذا هو التوجه .

يطرح العضو الدكتور تقي الزيرة : نقطة نظام .. هل انتهينا من موضوع الأخوين الدعيسي والعالي ؟

يقاطعه العضو السيد إبراهيم الدعيسي : هل نحضر الإجتماع القادم ؟

يواصل الدكتور تقي الزيرة مستفسراً : هل انتهينا من الموضوع الآن ؟ لأن الحاصل الآن ليست موافقة ولا بالتصويت ، لا نريد أن يظهر لنا بعد ذلك قرار بخبر جديد أن مجلس الإدارة اجتمع وقرر شيئ آخر ، القرار ليس قرار مجلس الإدارة قرار الجمعية العمومية فإذا رغبتم في التصويت فلنصوت هذا هو الإتفاق العام ، إن لم يكن هناك اعتراض من أحد .

يرد النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل : بأن القرار أُتخذ بعودة الأثنين حتى لو استدعت الحالة أن ينسحب هو شخصياً ويترك المكان للعضوين .

يعلق العضو السيد محمد العرداي أنه يعتقد طالما القرار الذي أُتخذ هو بطلان القرار السابق وعودة عضوي مجلس الإدارة فأنه يطالب بعودة السيد عادل العالي إلى المنصة الآن بإعتباره النائب الثاني ، موجهاً الحديث إلى العالي : أستاذ عادل بإعتبارك النائب الثاني يجب أن تصعد إلى المنصة الآن .

وقد صعد السيد عادل العالي إلى المنصة بصفته النائب الثاني للرئيس بترحيب من رئيس الغرفة والنائب الأول للرئيس .

وطالب السيد سميح رجب بإعادة الموظفين الأربعة المفصولين .

ويرد السيد محمد العرادي على السيد سميح بأنه بحسب قرار الجمعية العمومية سيتم إعادة الموظفين الأربعة المفصولين وبطلان القرار السابق لمجلس الإدارة .

يواصل العضو السيد سميح رجب بالمطالبة بعودة كافة المفصولين من بكرة راجعين لوظائفهم وبكتب رسمية ، مضيفاً .. أعرف ما بداخلك يا دكتور وأنت أكبر وأعلى من أن تنزل لمستوى الآخرين ومن هم دون المستوى .

وطلب العضو السيد محمد العرادي من السيد عادل العالي بتوجيه كلمة إلى الحضور .

يشكر النائب الثاني للرئيس السيد عادل العالي الجميع قائلاً : أود في هذا المقام أن أشكر جميع من قاموا بالواجب وجميع الأعضاء المشتركين في غرفة تجارة وصناعة البحرين على ما تقدموا به في خدمة اللحمة الوطنية والتقدم إلى الرقي والمصداقية لغرفة تجارة وصناعة البحرين .

يواصل العضو السيد محمد العرادي : وبخصوص موضوع التوكيلات فإن الجمعية العمومية السابقة أوصت بإبقاء موضوع التخويلات كما هو ولم تكلف مجلس الإدارة بوضع ضوابط وتعديل وما إلى هنالك ، وأنه لذلك يطالب بتثبيت موضوع التخويلات كما كان وإحالته إلى الجمعية العمومية القادمة لمناقشته أو أن تشكل لجنة للنظر في الموضوع وليس من أعضاء مجلس الإدارة .

استفسر رئيس الغرفة الدكتور عصام فخرو عن رغبة الجمعية العمومية بتشكيل لجنة وعن تعيين 4 أو 5 أعضاء ليكونوا أعضاء في اللجنة ، وأضاف أن الموضوع ذو شقين فحتى لا تكون هناك بلبلة رأينا تقنين التوكيلات ، مع العلم أن الموضوع قد أثير في الجمعية ونحن حسب تفسرينا لمواد القانون يمكن لمجلس الإدارة أن يطرح التعديل عليكم ، هذا ما سنقوم به ، وأن قرارنا بإجراء التعديل هو تقنين التوكيلات ، وإذا لم ترى الجمعية بتقنينها لنشكل لجنة لتتدارس الموضوع وليس لدي مانع ، وأضاف بأن الشئون القانونية ترى أنه من صلاحيات مجلس الإدارة النظر في التوكيلات وتقنينها ، وبالتالي وبناء عليه مضينا في موضوع تقنين التوكيلات لأنه كان هناك استياء كبير من قبل مجموعة كبيرة من الأعضاء ، وإذا كنتم ترون بتشكيل لجنة لتنظر في موضوع التوصيات وتقديم التوصية فليكن .

وتساءل العضو الدكتور تقي الزيرة : من يدون الآن محضر اجتماع الجمعية العمومية ؟

رد الرئيس الدكتور عصام فخرو بأنه يوجد تسجيل صوتي .

وعقب الدكتور تقي الزيرة بأنه يجب على المدون أن كان مدوناً آلياً أو بشرياً إن يلتفت إلى أن الجمعية قررت إبطال القرار السابق والإخوة يرجعون لمجلس الإدارة في أول اجتماع مقبل للمجلس .

وتساءل الرئيس الدكتور عصام فخرو عن أي موضوع سابق .

ورد الدكتور تقي الزيرة عن إبطال قرار الجمعية العمومية السابق الذي أوصى بإقالة عضوي مجلس الإدارة ، فهذا قرار باطل ، فليتم تدوينه وإذا كان هناك اختلاف عليه .

ورد الدكتور عصام فخرو إلا ترى أمامك السيد عادل العالي والدعيسي وتطلب قرار ! .

يشير العضو السيد مازن الشهابي إلى أن ممثل الوزارة يقول أن الاجتماع لم يبدأ ، فما يحدث شيئ وما يقوله ممثل وزارة الصناعة والتجارة بأن الإجتماع لم يبدأ شي آخر ، وأضاف نريد أن نسمع بأن اجتماع الجمعية العمومية قد بدأ وقد أضيفت هذه النقاط على الجدول وتم الإتفاق على إلغاء وغيره ، حتى لا يقول ممثل الوزراء بعد قليل أن الإجتماع لم يبدأ .

يرد ممثل وزارة الصناعة والتجارة السيد علي مكي لا إشكال على إلغاء جدول الأعمال السابق ، إذا أعتبر الرئيس هذا البند من ضمن البنود لإقرار جدول الأعمال السابق وإبطال ما هو موجود .

يعلق العضو السيد مازن الشهابي : إذن إجرائياً ليس هناك إشكال ، لا نريد إشكالاً إجرائياً .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : لقد قلت منذ البداية إذا كان هناك إشكال فإنني سأنزل من المنصة ، إذا كان هذا قراركم فهو لكم ، من الذي يقرر غير الجمعية العمومية ، وطالب بعدم الإطالة في هذا الموضوع .

يرد عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي : لا نريد حلاً خاطئاً لوضع خطأ نريد أن نستمر وأنت في مستوى المسئولية ونحن في هذه الدورة لابد من تكملتها ، وبخصوص رجوعنا أنا من الإجتماع القادم أستطيع أن أحضر كعضو مجلس إدارة من الجلسة القادمة يا وزارة التجارة ، وهناك طلب آخر ، نحن لم يكن همنا الرجوع كرجوع وإنما كثير من المظالم التي أصابتنا شخصياً وأنا ذكرتها في اجتماعي بك في اجتماعنا ومشاكل اقتصادية ، نحن نطلب قبل الرجوع بأن يتم الإعتذار من الغرفة كما تم إصدار بيان بفصلنا من الغرفة التجارية بالطريقة التي أصدر بها مجلس الإدارة بنفس الطريقة وبنفس الحدة وبنفس المعنويات الموجودة في البيان الذي صدر في نفس يوم إقالتنا بإرجاعنا ، وثانياً الإعتذار ورد الإعتبار .

يثني بعض الحضور على ذلك ويطالبون بتقديم اعتذار رسمي ورد اعتبار .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : إذا كان هذا يكفي فأنا كرئيس غرفة أعتذر أمامكم جميعاً .

مطالبات الأعضاء بتقديم اعتذار رسمي ورد الإعتبار .

قاطع عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي الحضور قائلاً : اعتذار الدكتور أمام الجميع في الجمعية العمومية أعتبره أكثر من كاف ويبقى رد الإعتبار .

ويستفسر الرئيس الدكتور عصام فخرو ما هو رد الاعتبار أخ إبراهيم ؟

ثم يعلق الرئيس بذلك نكون قد صادقنا على محضر الإجتماع السابق هل يوجد موضوع آخر تريدون مناقشته .

القرار : إبطال قرار مجلس الإدارة السابق بفقدان عضوية كل من السيد عادل حسن العالي والسيد إبراهيم عبدعلي الدعيسي في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين وعودتهما فوراً لعضوية مجلس الإدارة ، وعودة الموظفين الأربعة المفصولين من العمل بالغرفة .

التخويلات الموجودة بسجلات الغرفة :

يطلب العضو السيد ماجد الهاشمي : أن يتم تثبيت موضوع التوكيلات وانتخاب لجنة لدراسة الموضوع وإحالته إلى مجلس الإدارة .

يسأل الرئيس الدكتور عصام فخرو : من هي اللجنة ؟

يرد العضو السيد ماجد الهاشمي : تنتخب اللجنة من الجمعية العمومية ممن يرغب بالترشح بعدد 5 أعضاء .

ويطلب الرئيس الدكتور عصام فخرو من الحضور تسمية أعضاء اللجنة : عادل صفر ، حسن إبراهيم كمال ، فؤاد أبل .

ويطلب العضو السيد محمد حسن العرادي ترشيح نفسه .

ويطلب العضو السيد ماجد الهاشمي ترشيح نفسه .

ويعلق العضو السيد محمد حسن العرادي : بأن اللجنة يجب أن تكون من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ممثلين أصلاً ليس مفترض دخولهم اللجنة ، محمد حسن العرادي وماجد الهاشمي وفؤاد أبل يرشحون أنفسهم .

يضيف العضو الدكتور يوسف المشعل طالباً نقطة نظام ، بأن الجمعية العمومية للسنة الماضية ناقشت البند بالكامل من الناحية القانونية ومن الناحية اللغوية ووضعت النقاط بالكامل للتوكيلات وأوكلت لمجلس الإدارة وضع هذه النقاط بالشكل القانوني النهائي ، والآن يقول مجلس الإدارة بعد عام أنه لم يعمل شيئ هذا وضع خاطئ ، ولكن الجمعية قد أقرت النقاط بالكامل وناقشتها وكتبناها ووضعناها على الشاشة ، وطلبت الجمعية من مجلس الإدارة النظر في اللغة القانونية لها .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : بأنها لم تقر .

يرد النائب الأول السيد إبراهيم زينل : إننا كمجلس إدارة جئنا بتصور للجمعية ونتيجة للإستفادة من نفس التوكيلات الجمعية العمومية في تلك الجلسة رفضت كل هذه التعديلات ، هذا هو الأساس ولم تقر ولم توصي بتنفيذ أي شيئ ، وقد لجأنا إلى وزارة الصناعة والتجارة وإلى إدارة الشئون القانونية بالدولة وإلى 3 مكاتب للإستشارات .القانونية واللجنة القانونية في الغرفة ، وخرجنا بأنه بالإمكان من خلال النظام الأساسي تطبيقه وبالتالي عرضه عليكم ، الآن إذا كانت هناك لجنة جديدة تقوم بهذه العملية وهذا قرار نابع من الجمعية العمومية ، ولكن يجب إن يكون من بين هؤلاء الأعضاء جهات قانونية لدينا في الغرفة مستشارين وجهات قانونية ، ويمكن للأعضاء 3 أو 4 ممن يجدون لديهم القدرة إن ينظموا للجنة الموجودة ، أما تشكيل لجنة من دون استشارات قانونية فهو غير صحيح فنحن سندور في حلقة مفرغة ويجب أن نتخذ قرارات بالإمكان تنفيذها نحن نتكلم عن مؤسسة لسنا لإتخاذ قرارات عاطفية وسريعة .

يعلق العضو الدكتور تقي الزيرة على ما قاله النائب الأول أنك احترمت قرار وسيادة الجمعية العمومية ولكنها يرى رأي آخر وأنت لازلت تلبس قبعة مجلس الإدارة فأنت صاحب مصلحة وأن هذه اللجنة أن تستعين بإستشارات ومستشارين قانونيين إلى آخرة ...

ويعترض النائب الأول السيد إبراهيم زينل ويطالب بسحب كلمة صاحب مصلحة ، مضيفاً بأن ليس من مصلحته بقائه على هذه الطاولة .

يرد العضو الدكتور تقي الزيرة موضحاً أنت صاحب مصلحة ليس بصفتك الشخصية بل بصفتك عضو مجلس إدارة ولك كل الإحترام ، نحن نتكلم عن حوكمة في مبادئ الحوكمة لا يجوز إن يكون عضو مجلس الإدارة المحاسب أن يكون هو أيضاً من يقرر في هذه المسألة ، الجمعية العمومية لها رأي آخر أنت احترمت هذا الرأي أترك اللجنة تستعين بالقرارات بأي توصيات من جانبكم تنظر فيها ولا يوجد مشكلة في ذلك .

يرد النائب الأول السيد إبراهيم زينل : أنا وجميع أعضاء مجلس الإدارة جئنا بقرار وانتخاب منكم أنا أمثلكم وإذا لا تريدون أن أمثلكم أنا مستعد أن أنزل ، ولكن إذا تجد أن من حقك أن تشارك في اللجنة وتشارك في الرأي القانوني وهذا من حقك ، ولكن لا يجوز أن تسحب من مجلس الإدارة المشاركة في إبداء الرأي ، أنت اخترتني ، هناك دورة قادمة بعد سنة لا تصوت لي ولا للدكتور عصام ولا للأخ عثمان هذا من حقك ، ولكن عندما تنتخبني يجب أن تعطيني الحق مثل ما عندك الحق أن تشاركني الرأي لا تسحب حقي ، نحن لم نأتي من الشارع ونجلس على هذه الطاولة .

يرد عضو مجلس الإدارة السيد كاظم السعيد : أنه يتفق مع إبراهيم زينل تماماً ولكن الخوف عند وجود أعضاء مجلس الإدارة أكثر عدد أن يتفردون بالقرار ويرى تشكيل اللجنة بالتساوي من أعضاء المجلس والجمعية العمومية .

يطلب العضو السيد محمد المطوع : بتطعيم اللجنة بسيدة ، هدى صنقور ضمن اللجنة و3 من أعضاء العمومية .

يعترض الحضور بأنهم لا يريدون أعضاء من مجلس الإدارة في اللجنة .

يشير الرئيس الدكتور عصام فخرو بأننا انتهينا من موضوع اللجنة ، ويتأكد عن عدد الأعضاء هل هو خمسة ؟ ويتم تسمية الأعضاء ويدعو لتسجيل أعضاءها : فؤاد أبل ، إبراهيم يوسف ، محمد حسن العرادي ، سيد ماجد الهاشمي ، مازن الشهابي ، هدى صنقور .

يستفسر النائب الأول السيد إبراهيم زينل : كم عدد أعضاء اللجنة الآن ؟

يرد الرئيس خمسة ، ويدعو إلى الإنتقال لبحث بنود جدول الأعمال ، ويسأل الحضور هل تسمحون بالنظر في الميزانية والحسابات الختامية ليغطي المدقق رأيه فيها ؟ لأن المدقق المالي السيد عباس رضي قد تأخر ولديه اجتماع آخر .

القرار : تشكيل لجنة مشكلة من خمسة أعضاء من الغرفة للنظر في التخويلات الموجودة بسجلات الغرفة ، وترفع توصيتها لمجلس الإدارة .

تشكيل لجنة للتحقيق مع الرئيس التنفيذي :

يطلب النائب الأول السيد إبراهيم زينل من المدقق المالي بقراءة التقرير المالي .

يعترض العضو السيد سميح رجب موجهاً حديثه للرئيس ، في محضر الإجتماع السابق هناك تجاوزات كثيرة هل نتركها ؟

يقاطعه الرئيس د.عصام فخرو : سننظر فيه مع التسجيل الصوتي للتصليح .

يقاطعه العضو السيد سميح رجب موجهاً حديثه للرئيس ، نتابع محضر الإجتماع السابق قبل أن ندخل في التقرير السنوي وقبل بحث الجانب المالي ، هناك مغالطات كثيرة في محضر الإجتماع السابق وأنه يعتقد أنها متعمدة لتمويه شيئ معين .

يقاطعه الرئيس د.عصام فخرو : أخ سميح أسمح لي .

يواصل العضو السيد سميح رجب موجهاً حديثه للرئيس : أسمح لي أكمل لك سعادة الرئيس ، الآن نحن تكلمنا لمدة ساعتين عن موضوع إرجاع المفصولين قبل الفصل سواء أعضاء مجلس الإدارة والموظفين العشرة ، هذا انتهينا منهم لأن هذا جزء من محضر الإجتماع السابق ، لأن قراراكم كان مبني على توصية الجمعية العمومية ، والتوصية لم تكن موجودة هذا انتهينا منه ، لكن نريد أن نتصفح العملية سعادة الرئيس على أساس نصحح محضر الإجتماع قبل أن نواصل هناك أمور كثيرة تحتاج توضيح وإعادة صياغة على أساس أن لا تدون بإسم الجمعية العمومية وهي غير موجودة هل ممكن سعادة الرئيس .

يطلب النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل من السيد سميح رجب السماح لأن الأخ عباس رضي مستعجل عنده ارتباط آخر .

يرفع العضو السيد محمد العرادي يده طالبا نقطة نظام ، ويقول بأنه تم وضع اقتراح ومناقشة موضوع الرئيس التنفيذي للغرفة بناء على ما طرحه السيد سميح رجب بأنه ساهم في تحريف محضر الإجتماع السابق وأساء استخدام السلطة وطالبنا مساءلته ومناقشة موضوعه .

يرد النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل أنه مع احترامه لوجهات نظر الجمعية العمومية فقد اتخذ بدعمك قرار بإلغاء القرار السابق وعودة العضوين ، وطلب أن تترك الأمور الإدارية لمجلس الإدارة ولمناقشة الموضوع بحضور العضوين وإذا كانت هناك أية أخطاء سيتم البت بها ، فليس من اختصاص الجمعية العمومية البت في قضايا إدارية أو في أخطاء إدارية فيجب أن لا ندخل الجمعية العمومية في أمور إدارية ، ودعا إلى العودة لموضوع الميزانية وعدم دمج الأمور وأن لا ندخل الجمعية العمومية في موضوعات تتعلق بالإدارة .

يقاطعه عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي : طالباً منه قراءة التوصيات وما تم تداوله من قبل الدكتور والسيد سميح ، التوصيات محرفة بشكل واضح ، إذا لم يكن مجلس الإدارة هو من حرف هذه التوصيات بحيث تكون مناسبة لفصل أعضاء فالرئيس التنفيذي هو المسئول الأول والأخير عنها ، إن قراءة التوصيات الموجودة مقابل ما دار في المحضر وما كتب في المحضر واضح أنها فصلت على أساس إبراهيم وعادل وغيره ، وحضوره اجتماع ميناء سلمان وبدون محضر يجب محاسبته عليه وإقالتنا بدون محضر موجود أيضا يجب إقالته عليه ، أيضا الكثير من الإجتماعات مع الفعاليات لم يتم كتابة محاضر لها ، ونحن رفعنا توصية بإقالة الرئيس التنفيذي ونصر على إقالة الرئيس التنفيذي ، وهذا حقنا وحتى مجلس الإدارة لو أصررنا على إقالته نستطيع ، والرئيس التنفيذي نحن كجمعية عمومية وبسبب الأخطاء الموجودة وما هو موجود لدى الأخ سميح رجب وقاله الأخ يوسف المشعل بأنه تم تحريف

توصيته ، أعتقد أنه لا بد من محاسبة شخص ، وأعتقد أن الشخص الأنسب لمحاسبته هو إبراهيم اللنجاوي الرئيس التنفيذي للغرفة .

يرد الرئيس موجهاً حديثه للحضور وطالباً العمل وفق الأصول ، ومضيفاً بأن تعيين الرئيس التنفيذي هو من اختصاص مجلس الإدارة ، وعن موضوع المحضر إذا كان هناك أخطاء وتجاوزات سيتم تصحيحه بالرجوع للتسجيل الصوتي ، وكما ذكر الأخ أبو رشاد موضوع الرئيس التنفيذي سيكون من المواضيع التي سيبحثها مجلس الإدارة مع الرئيس التنفيذي ، إنما هناك حدود لكل شيئ وإن كنت لا تريد رئيساً فأكرر ما قلته أريحوني وارتاحوا ، هذه المؤسسة مثل ما قلتم تمشي على أصول وأسس وإن كانت هناك تجاوزات سننظر فيها .

ويعلق العضو السيد سميح رجب موجهاً حديثه للرئيس ، إذا كان هناك تزوير للرئيس التنفيذي في أوراق رسمية تزوير في راتبه مع التأمين الاجتماعي فما العقوبة وما الإجراء الذي سيتخذ من قبلكم ؟ نريد الرد .

يتساءل الرئيس الدكتور عصام فخرو : ما الموضوع وأي تزوير .

يرد العضو السيد سميح رجب : الرئيس التنفيذي يستلم راتب 6 آلاف دينار ويدعي بخط يده أن راتبه 4 آلاف حتى لا تستقطع من راتبه التقاعدي المبالغ الأخرى من راتبه ، ونحن لا نحاسبه لماذا يستلم 6 آلاف دينار وهذا قرار مجلس الإدارة وعلاقته معكم لكن من حقنا ذكر عملية التزوير ، إذا الرئيس التنفيذي يزور في أوراق حكومية وأنتم موافقون عليه فهذه مصيبة ، وهذه الأوراق .

ويطلب الرئيس الدكتور عصام فخرو : من الأمين المالي السيد عثمان شريف الرد .

يرد الأمين المالي السيد عثمان محمد شريف : أولاً أن الراتب الأساسي في الحقيقة هو 4 آلاف و600 دينار وليس 6 آلاف لأن الستة آلاف شاملة العلاوات ، وقبل أن نمضي في أي إجراء أخذنا أيضاً بالنسبة للإستقطاع أي العلاوات التي يمكن أن تضاف أو أي العلاوات التي تستثنى من التقاعد ، وبناء على الرأي القانوني للهيئة العامة للتأمين الإجتماعي فذلك جائز وقد بينوا لنا بأن هذه العلاوات لا تُشمل ، فتم على أساسها عمل الإستقطاع من الراتب الأساسي ، وتأكيداً وزيادة في التأكيد إذا كان لدى الأخ سميح أي تصحيح أو تشكيك بالنسبة لهذا الموضوع يمكن أن نعيد الرأي القانوني ونبحث الموضوع وما يقوله .

يرد العضو السيد سميح رجب موجهاً حديثه للسيد عثمان ، شكراً على التفسير لكنك طرف في الموضوع بإعتبارك الأمين المالي والتدقيق المالي والداخلي والكل طرف في الموضوع ويجب أن يحاسب الجميع ، هناك تلاعب بحسب رأي التأمين الاجتماعي هذه مخالفة رسمية سأنشرها عن طريق الجرائد على أساس أن تحقق التأمينات الإجتماعية في الموضوع ، سواء تقول علاوات أو غيرها فالعلاوات تدخل ضمن راتب الموظف ، نحن نعرف القانون مثل ما تفضلت وما تعرفه وأبو رشاد يعرفه ولكن هناك تلاعب ، لأنه تم تصحيح الراتب في السنة الماضية وطلب الرئيس التنفيذي من المدير المالي إعادته بكتاب آخر لتغييره إلى الراتب السابق وهذا غير مقبول ونطالب بالتحقيق لا تحقيق داخلي بل من التأمين الإجتماعي ومن يتلاعب بهذه الأوراق غير مؤتمن .

يرد الأمين المالي السيد عثمان محمد شريف : نحن أيضاً لا نريد أن نتجاوز الأنظمة والقوانين ولكنني أعتقد أن هناك مدقق داخلي وهناك مدقق خارجي وهم موجودين في الإجتماع فلنسمع رأيهما .

يعلق العضو السيد سميح رجب : بأن المدقق يكتب ما تعطونه ، لا يدقق فيه ، وانتم جعلتم المدقق الداخلي بحسب رأيكم لأنكم تركتم المدققين وأخذتم الأعلى سعراً كمدقق داخلي للغرفة ، هذا هو موضوع آخر مطروح في محضر الإجتماع .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : أسمح لي أن أرد حول موضوع التدقيق أما موضوع المدقق فقد تم الإختيار لسبب أساسي أولاً الفرق بين العرض المقدم من المدقق الأول والثاني مبلغ زهيد ، السبب في اختيار الثاني وقد حاولت التوضيح لك أخ سميح أن المدقق الثاني أنه يقوم بعمل 250 ألف دينار لتحديث واستكمال المعلومات (IT) لدى الغرفة وإن هناك تنسيق بين الجانبين ، إذا كان فيه فرق بين الأول والثاني 400 دينار تشكل فرق فبمجرد انتهاء مسألة التحديث في الغرفة يمكن إرجاع المدقق الثاني كما كان ، يتم طرح المناقصة والنظر في الأسعار وإذا كان الفرق بين الأول والثاني والثالث فرق شاسع ويتم الموافقة عليه فهذا شيئ ثاني ، ولكن ما تم لأسباب فنية بحتة وتم العمل بمثله في السابق فمن فضلك .

يواصل العضو السيد سميح رجب : سعادة الرئيس ، المدقق السابق ، أحد المدققين استبعدت الغرفة أوراقه ، كان متقدم للمناقصة 5 مؤسسات استبعدت الغرفة أرخص سعر وهو مكتب نبيل الساعي ، حتى لم يدخل في التقييم عندكم ، ثانياً أن الفرق بين الأول الذي أحلتم عليه المناقصة لمدة سنتين والأخير هناك فرق في حدود 4 آلاف دينار في كل سنة على مدة سنتين أي 8 آلاف دينار إذا ستدفعونها من جانبكم هذا شيئ راجع لكم لكن لماذا تدفعها الغرفة ؟ .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : هل شرط أن تختار الغرفة أرخص سعر أم تنظر من ناحية مجموعة المميزات المقدمة أنت لا يجب أن تذهب للسعر بل المحتوى في نفس الوقت .

يرد العضو السيد سميح رجب : هو أول مدقق داخلي عمل مع الغرفة وأقيل على أساس أن آراءه ما كانت تناسبكم ، وأضاف أنا لا أريد أن أدخل في مواضيع من خمس أو أربع سنوات ولكنه استبعد من التقييم ، أنا ليس لدي خلاف هو أعلى أو اقل ولكنه استبعد من التقييم ، أنتم طرحتم مناقصة عامة ورفضتم تقييم أوراقه ، ما السبب ؟ .

يرد النائب الأول السيد إبراهيم محمد علي زينل : مع احترامي لآراء الأخ أبو إبراهيم ، وإنني دائماً معك في إثارة المواضيع المالية وأنت دائماً لك اتصالات وعندك المستندات بالنسبة للموضوعين ، أولاً موضوع التدقيق الداخلي هناك لجنة للتدقيق الداخلي وتتابع الموضوع وبدون المس بأي شخص من الأشخاص أو مكتب من المكاتب فهذه مؤسسات مهنية لها مستواها المختلف فبالتالي القرار للجنة التي تتخذ القرار ويعرض على مجلس الإدارة ليوافق عليه ، قد يكون مجلس الإدارة أصاب أو أخطأ ، فإذا أصاب لا نتوقع الشكر ، ولكن إذا أخطأ فنرجو قبول الإعتذار ، وأضاف والموضوع الآخر بالنسبة للتأمين الاجتماعي فأنت تثير نقطة جداً حساسة وقلنا أن الموضوع سيحال إلى مجلس الإدارة والمدقق الداخلي إذا كانت هناك مخالفات قانونية فنحن لا نرضى واكرر بالنيابة عن السيد الرئيس بالذات لا نرضى أن أي مؤسسة في البحرين وخاصة هذه المؤسسة أن تخالف الأنظمة والقوانين المطبقة في البحرين ومتى ما ثبت ذلك نؤكد أن الوضع سيعود إلى مجراه الحقيقي ، أما بالنسبة للجنة فالسيد عادل آل صفر سيقول أن ليس عنده خبر بالنسبة للإقتراح .

يرد عضو مجلس الإدارة السيد عادل آل صفر : لجنة التدقيق الداخلي تابع لمجلس الإدارة ، ومجلس الإدارة أعطى الصلاحية الكاملة للجنة من خلال ميثاق عمل اللجنة التي لها الصلاحية للنظر في المناقصات وإرساءها على من تراه مناسباً ، وقدمت اللجنة تصورها وتم اختيار شركة ثانية ، قدم اقتراحنا

لمجلس الإدارة ولكن مع الأسف لم يقبل به ، وقامت هيئة المكتب بإختيار مدقق آخر كان أعلى سعراً كما قال السيد سميح ونحن سجلنا تحفظنا ، ولم نكن موافقين على موضوع المدقق الثاني الذي عين ، وطرحت ذلك وسجل في مجلس الإدارة كرئيس لجنة التدقيق الداخلي ، مع الأسف كلجنة لم نستطع القيام بمهمتنا لأسباب تتعلق بالإدارة ، كان المدقق الداخلي السابق جيداً وكانت لديه تقارير منتظمة وكانت هناك متابعة ، ولكن للأسف كلجنة قد جمدنا أعمالنا ولم نواصل عمل التدقيق بسبب أن الصلاحيات سحبت بشكل كلي من خلال تجميد .

ويسأل العضو السيد سميح رجب ما رأيك يا نائب الرئيس ؟ .

يرد عليه النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل : لقد قلت لك إذا أصبنا لا نتوقع شكراً وإذا اخطئنا نرجو المعذرة ، هذا هو ردي عليك ، فيجب أن تلاحظوا أن القرار يتخذ في حينه لأسباب مختلفة ، ولكن أؤكد لك انه ليست هناك نية لمخالفة الأنظمة والقوانين .

وأعرب العضو السيد سميح رجب عن أنه يتمنى الدخول في عضوية لجنة التدقيق الداخلي وإنه ليس لديه مانع من الحضور يومياً للغرفة إذا كان موجوداً في البحرين ، وطرح تساؤله للرئيس والسيد إبراهيم زينل إذا كانوا يقبلون به عضواً في اللجنة .

ويسأل الرئيس الدكتور عصام فخرو : هل تريدونه في لجنة في التدقيق الداخلي ؟

يرد عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي بالموافقة على حضوره .

يواصل العضو السيد سميح رجب : أنا لا اطلب شيئ غير التدقيق الداخلي مع السيد عادل فهل تقبلون بي عضواً يا سعادة الرئيس هل نصوت .

يطلب عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي بالموافقة على إدخال السيد سميح .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو بأن لجنة التدقيق الداخلي وحسب دساتير الغرفة يجب أن تشكل من أعضاء مجلس إدارة الغرفة .

يرد العضو السيد سميح رجب : لا يوجد شيئ في الدستور يقول هذا يا سعادة الرئيس ، لا يوجد ما يمنع دخول أحد من خارج مجلس الإدارة أنا فاهم النظام أكثر منك .

يجيبه الرئيس الدكتور عصام فخرو : يمكنك التواصل مع اللجنة متى ما أردت .

يرد العضو السيد سميح رجب : أنا أريد أدخل عضو أنا أتشرف أن أكون عضو .

يرد الرئيس يشرف مقدارك مليون مرة وأنا أول من يصر ولكن ...

يقاطعه العضو السيد سميح رجب : أنا لم أطلب الدخول في أي لجنة لأني لست متفرقاً .

ورد الرئيس بأنه يعلم ذلك .

يواصل العضو السيد سميح رجب : ولكم هذه اللجنة للأهمية والنظام الداخلي لا يوجد به أي شيئ عن لجنة التدقيق الداخلي هذه اللجان تشكل وتلغى حسب قرار مجلس الإدارة ، ولا يوجد ما يشير بأن

عضويتها محصورة على أعضاء مجلس الإدارة ، وإذا كان رئيس اللجنة كما تفضل وقال بأنه لم يستطيع العمل بسبب مجلس الإدارة فأنا أطلب من الجمعية العمومية أن تضمني للجنة التدقيق الداخلي . ويطالب من أبوحسين .. نادر علاوي فليتم التصويت على ذلك .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : يمكنك التواصل مع اللجنة متى ما أردت وستحصل على ما تطلبه .

يقاطعه العضو السيد سميح رجب : أنا لا أحب أن أكون دخيل إما أن أكون عضواً أو أن أحاسب من الخارج بهذه الطريقة وحتى لو نجلس عشر ساعات نتحاسب .

يرد الرئيس : حاسب اللجنة وإذا لم تحصل على المعلومات سأجلس معك ومع اللجنة ونتحاسب ، أنا لا أنكر دورك ، وحاول التواصل مع اللجنة بصفة مستديمة .

يرد العضو السيد سميح رجب أنا كان طلبي من الجمعية العمومية أن أنضم إلى اللجنة وإذا لا أفيد لهذه اللجنة استبعدوني .

يرد الرئيس : نريد خدماتك ولا ننكر دورك هذه اللجنة ستكون على تواصل بها بصفة مستديمة .

يرد السيد سميح رجب : أريد أن أكون عضو لأستطيع أن أحاسب وإذا لم أكن كذلك لا أستطيع أن أحاسب .

يرد الرئيس : ألم تقل إن الجمعية هي التي تحاسب ؟ إذن مازال لديك صلاحية كبيرة ، فهل يعقل أن ترى شيئ ويقال لك أنه خطأ ونحن نوافق عليه ؟ .

يرد العضو السيد سميح رجب : المادة 24، تقول يجوز للجمعية العمومية أن تعين لجان وتعهد إليها بدراسة المواد الواردة في جدول أعمالها في أكثر من هذا الوضوح ، والقصد أن الجمعية العمومية تستطيع تعيين لجان ، أي تقدر أن تعين لجان أخرى الآن غير لجنة التدقيق من مجلس الإدارة ، والهدف من التدقيق الداخلي على مجلس الإدارة وليس لصالح مجلس الإدارة ، أي عندما يكون أعضاء لجنة التدقيق فقط من مجلس الإدارة تكون شهادتك مجروحة .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : الحقيقة أنني غير قادر على التركيز واتخاذ القرار السليم خلال هذا الإجتماع ، إذا كان هناك إصرار منك فليكن هم يقررون ولكنني لا أبارك هذا التوجه ، إذا في إصرار منك ومن الجمعية العمومية ويوافقون على هذا فكما قلت لك هذا قرار جمعية عمومية ولكنني لا أبارك هذا التوجه .

يرد العضو السيد سميح رجب أنا حسب كلامك سعادة الرئيس سحبتها .

عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي يخاطب الرئيس : أنا أعتقد أن ما تفضل به الدكتور المشعل من حديث وما تفضل به السيد سميح رجب وما تفضلنا به بأن محضر الجمعية العمومية تم تفصيله ، الرئيس التنفيذي موجود وممثل وزارة الصناعة والتجارة موجود هذه نقطة جداً مهمة ، أهم من كم يأخذ وكم يرسل كم يعطي ما علينا ، الفكرة لدينا ، أنا اعتقد أنه فعلاً تم العبث بالتوصية التي تم إصدارها كما تفضل الأخوان ، التقرير موجود لديكم راجعوا ما تفضل به الدكتور المشعل والسيد سميح رجب وما ذكر في التوصية ، التوصية تم تفصيلها ، واليوم إذا نلاحظ بأن جميع المفصولين كلهم من طائفة واحدة ومكتب

الإدارة كلهم من طائفة واحدة وهل هذا يعقل ، ليتفضل السيد إبراهيم اللنجاوي ويقول ونحن نقول أنه قد تم العبث ، أما أن العبث كان من مجلس الإدارة وهذا لا اعتقده ، أو العبث من المكتب التنفيذي والوزارة موجودة وهي ترد علينا عن الأشياء البسيطة وفي هذا الموضوع لا ، والرئيس التنفيذي موجود فليدافع عن نفسه .

يتحدث الرئيس التنفيذي السيد إبراهيم اللنجاوي شاكراً الأعضاء على مداخلاتهم وأشار بأنه فضل عدم الحديث بحضور سعادة الرئيس الغرفة الدكتور عصام فخرو الذي له كل الإحترام وله اتخاذ كل القرارات ، وبخصوص محضر اجتماع الجمعية العمومية للعام الماضي أكد الرئيس التنفيذي بأنه لم يغير أي حرف ورد في المحضر وأنه لم يرد الدخول في مناقشات الموضوع لأننا التوجه والحديث الآن هو في الوحدة الوطنية والتلاحم ، وهناك تسجيل صوتي للجلسة وإذا كان لديكم الوقت الكافي لأربع ساعات لنستمع للتسجيل ، وهو نفس ما هو مذكور في محضر الإجتماع ، هذه مضبطة مأخوذة من التسجيل الصوتي ، وأضاف أنه لا يدري ماذا قالوا الآن ولكن لدينا التسجيل الصوتي .

يعلق العضو السيد سميح رجب بأنه مستعد الجلوس معك لعشر ساعات للإستماع للتسجيل الصوتي .

يطالب الحضور بالتسجيل الصوتي لعمومية الغرفة للعام الماضي .

يسأل العضو السيد محمد حسن العرادي الرئيس التنفيذي : هل يعني كلامك أن هناك قرار في الجمعية العمومية السابقة بإقالة العضوين ؟ ، ويواصل .. أستاذ إبراهيم هل نفهم من كلامك أن كلام الدكتور المشعل والأخ سميح حول تغيير محضر الإجتماع غير صحيح ؟.

يرد الرئيس التنفيذي السيد إبراهيم اللنجاوي : بأن ما هو مذكور في المحضر الإجتماع هو مضبطة مأخوذ من التسجيل الصوتي .

يواصل العضو السيد محمد حسن العرادي : لا أنا أتكلم عن هذه النقطة بالتحديد ، مجلس الإدارة الآن اتفقت الجمعية العمومية على بطلان القرار السابق لأنه لا يستند إلى جمعية عمومية ، وأنت تقول أن فيه جمعية عمومية كأنك لازلت مصر أن الجمعية هي المخطئة وكلامك هو الصحيح .

يؤكد الرئيس التنفيذي السيد إبراهيم اللنجاوي على ما قاله وبأن ما هو مكتوب هو مضبطة حسب ما هو ورد في التسجيل الصوتي لإجتماع الجمعية العمومية .

يسأل العضو السيد محمد حسن العرادي السيد سميح رجب ، هل قلتم بأنكم تريدون إخراج العالي الدعيسي .

يواصل الرئيس التنفيذي السيد إبراهيم اللنجاوي بأنه لا يذكر ما قاله السيد سميح ويوسف ولكن لدينا التسجيل الصوتي .

يسأل العضو السيد سميح رجب : هذه التوصية أنت من كتبها أخ إبراهيم مكتوب سادساً التوصيات ، ويطلب قراءتها ، يمكن تلخيص أهم التوصيات في ما يلي ، (التلخيص هذا من أحلامك التلخيص هذا من أوهامك وليس من الجمعية العمومية) ، إقالة كافة المتورطين من أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الغرفة ممن شارك في الفعاليات غير القانونية التي تمس فيها المساس برموز الدولة وقادتها والمناداة بإسقاط النظام الحاكم التي تسببت في حدوث تأزيم طائفي بغيض . (وللأسف الطائفية أصبحت في غرفة

تجارة وصناعة البحرين) ، وعلى المجتمع البحريني وذلك في دوار مجلس التعاون ومن اعترض على الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الدولة للحفاظ على الأمن . (ويسأل من أين جئت بهذا الكلام ؟ أحضره لي من التسجيل الآن وأنا سأستقيل من الغرفة الآن كعضو لا يشرفني أن أقعد في هذا المكان) .

يرد الرئيس التنفيذي السيد إبراهيم اللنجاوي : الأخ سميح أنا لست من قام بتسجيل المحضر ولم أعدل عليه وأي شيئ .

يقاطعه العضو السيد سميح رجب : أنا أتكلم عن التوصيات من الذي قالها ، أخرج لنا من في غرفة التجارة الذي قال هذا الكلام .

يضيف عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي : صدرت بعد أن طلب ولي العهد المرئيات ، والشيئ البغيض والطائفي المذكور هنا والحملة الأمنية هذه كلها تم تداولها في اجتماع يمكن ما حضرته يا دكتور كان عند إبراهيم زينل .

يواصل العضو السيد سميح رجب حديثه للرئيس التنفيذي : هل تنكر أنك هددت أعضاء مجلس الإدارة بأن أن هناك رسالة أو تليفون من قبل معالي وزير الداخلية أو من وزارة الداخلية إلى إبراهيم زينل بفصل الأثنين ، هل تنكر هذا الكلام ؟ هل تنكر أنك هددت أنت وبعض الموظفين هددت موظفين عندك في الأزمة أما أن يقوموا بتقديم استقالتهم أو التبليغ عنهم بأنهم مساهمين في عملية تخريب ، تنكر إنك لم تحضر إلى مبنى الغرفة خمسة أو ستة أيام ، تنكر أن خالد المرباطي كان في السعودية وقتها وأن اللذين داوموا تم فصلهم من العمل ؟ حرام عليك ، وحرام على الدكتور عصام أن يقبل تصرفاتك ، تصرفاتك مشينة وأنا أنذرتك في الإجتماع السابق بحسن التعامل مع الموظفين ، هؤلاء الموظفين ليسوا خدم عندك هؤلاء يعملون لصالح التجار ، هذا آخر كلام وإذا لم يتم إقالتك راح يصير أزمة كبيرة في غرفة التجارة ، هذا الكلام غير مقبول يا سعادة الرئيس ، هل تنكر أن عادل العالي كان يعارضك في كل شيئ ولهذا هيأت له عملية الفخ هذه ؟ جاوبني لأنه كان يعارضك في كل الإجتماعات ، أسمع يا أخي الكريم إحنا عيال قرية كلمن يعرف أخيه ، نعرف كل ما تعمله يومياً والكاميرات التي تضعها في الممرات لتراقب الموظفين ، عيب .

يطلب بعض الحضور التصويت على سحب الثقة من الرئيس .

يعلق العضو السيد علي مرهون : يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو بأن جميع النقاط التي أثيرت سينظر فيها خلال اجتماع مجلس الإدارة .

يرد عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي : إبراهيم أمامه خيارين إما أن يستقيل أو أن تقيله الجمعية العمومية .

يعلق عضو آخر : التوافق مطلوب ، والتصويت بالأغلبية حدث في الإجتماع السابق .

يعلق الرئيس الدكتور عصام فخرو فلندع الموضوع لمجلس الإدارة للنظر فيه .

يرد عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي : إننا في مجلس الإدارة للأسف في الدورة السابقة وفي الدورة الحالية طرحنا أكثر من مرة انه يجب أن يكون هناك نوع من التوافق وأن تسير الأمور في مجلس

الإدارة تسير وفق الأغلبية ، والأغلبية يعني يجب أن ننظر فيها إذا فعلاً كلام التزوير والكلام الذي ندعيه صحيح ، فلماذا ندخل إلى مجلس الإدارة ونصطف اصطفاف طائفي لماذا ؟ لا حاجة لذلك .

يرد الرئيس على السيد إبراهيم الدعيسي : أنك طرحت نقطتان ، لا نرجع إلى مسألة التوافق والتصويت لأنه إذا الجميع لديهم حسن النية فما بفكرك يجب أن يكون غير موجود ، والجميع يجب أن يكون لديهم حسن نية ، أما التوافق بالتصويت على الغالبية بالغالبية ، فهذا قانون الغرفة وعندما عدل رجعنا لنفس النقطة لم تغير وهكذا تمشي الجلسات وأحياناً لا يكون هناك توافق ، أنا أكلمك عن آلية عمل لتسهيل اتخاذ القرار .

يرد العضو السيد محمد حسن العرادي بأنه يثني على ما قاله الرئيس .

يرد العضو السيد سميح رجب على الرئيس : بأنه يرجو أن تشكل لجنة تحقيق للنظر في هذه المواضيع لإنهاء هذه اللخبطة ويصر أن تكون في هذه المواضيع لإنهاء عملية الطائفية والطأفنة واللخبطة التي تحدث في غرفة التجارة ، ويرجو من الرئيس أن يقر تشكيل لجنة ويصر أن يكون فيها للتحقيق في العملية ، يكون فيها لإلغاء الطائفية .

يشكر العضو السيد محمد العرادي سعادة الرئيس ، ويقرأ الفقرة الواردة في المحضر والتي نكرها الدكتور يوسف المشعل .. أثنى عضو الغرفة على مواقف وادوار رئيس الغرفة مبيناً بأنه لا يوجد احد يزايد على شخص الرئيس فهو أسد من عائلة اسود وأن الجميع يعلمون بحال الانشقاقات الموجودة في مجلس الإدارة وبأنه لم يقم بالدور المطلوب منه في هذه الدورة ، وان الجمعية العمومية تطالب إما بإقالة وإعفاء بعض أولئك الأعضاء أو استقالة مجلس الإدارة وإجراء انتخابات جديدة أو بوجود أي طرق قانونية أخرى لإقالة هؤلاء ، وأنه يعتقد طالما أن هذه الجمعية العمومية أقرت بأن هذا الكلام لم يقال وأن الدكتور المشعل هو بنفسه صرح بعدم قوله لهذا الكلام ، تمام .

يستفسر الرئيس : أي كلام تقصد ؟؟.

يرد العضو السيد محمد العرادي كلام الدكتور يوسف المشعل .

يواصل الرئيس هل كل الفقرة لم يقلها ؟؟ .

يرد العضو السيد محمد العرادي بنعم وأن الدكتور المشعل يقول بأنه لم يطالب بالإعفاء وبالإقالة هذه النقطة بالتحديد .

يسأن الرئيس الدكتور عصام فخرو : هل تقصد هذه الفقرة ؟؟ .

يرد العضو السيد محمد العرادي نعم وأنه لا يشكك أن سعادة الدكتور عصام أسد من عائلة اسود بالعكس ، هذا الموضوع لا يتناقش فيه ولا القضايا الأخرى ، لكنه يعتقد أن هناك دس لبعض المفردات التي تم على ضوئها تم تنفيذ القرارات ، ولذلك فإنه يطالب بشكل واضح جداً بإقالة السيد إبراهيم اللنجاوي وتشكيل لجنة لإعادة هيكلة الإدارة التنفيذية للغرفة ، لان الإدارة التنفيذية كلها من طرف واحد واضح أن هناك طأفنة ، وأنه لديه تجربة شخصية مع الإدارة وأن رئيس الغرفة يعرف بأنه كان مديراً للعلاقات العامة والإعلام بالغرفة وتم الزج بقرار إقالته في محضر من المحاضر على يد المدير العام السابق وإقالته من الغرفة بناءً على هذا التزوير في المحاضر ، وبالتالي فالتزوير ليس بأمر جديد فالتزوير موجود ويتم إعادة كتابة

المحاضر كما تحتاجه القرارات التي تصدر لاحقاً ، وانه يطالب بإقالة السيد إبراهيم الآن من قبل الجمعية العمومية .

يطالب الحضور بالتصويت ..

يعلق العضو السيد محمد العرادي نحن نتكلم بشكل رسمي وقانوني .

يرد الرئيس بالرفض .

يثني عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي على ما قاله السيد محمد العرادي لأن ما تمت كتابته في المحضر تمت إساءة تفسيره خارج الغرفة ، وقد تعرضنا لمضايقة حتى أمام أطفالنا بسبب ما تم ذكره هنا وفي البيان الصحافي للغرفة ، وأن المكتوب غير ما تم في الواقع والرئيس التنفيذي موجود فليدافع هو عن نفسه .

يرد العضو السيد محمد المطوع : نحن لا نثني على الكلام الذي قاله نحن نريد إرجاع المفصولين وأنت ...

يعقب الرئيس الدكتور عصام فخرو داعياً الجميع إلى ضرورة حسن النوايا وعدم التشكيك في بعضهم البعض لهذه الدرجة ، وان الوضع كما هو عليه غير محتمل ، ودعا إلى التزام النظام والسماح له بالتحدث .

يرد عضو مجلس الإدارة السيد عادل آل صفر .. كما تفضلت بالموافقة على اقتراح بأن تكون هناك لجنة للنظر فيما ذكر وما كتب فأن ذلك سيعطي مصداقية للتقرير .

يسأل الرئيس ، هل تريدون تشكيل لجنة بالإجماع ؟ هذه كلمة أخيرة ولكم القرار ، وأنه سيتم النظر فيما جاء في المحضر وحسب التسجيل الصوتي للنظر إذا كانت هناك مخالفات ، ولكنك تريد تجلس وتحل كل المواضيع أجلس دكتور .. أعمل دكتور وأفعل دكتور ابحث لك عن دكتور ثان .

رد عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي بأنه حسن النية لن يرجع عنا الإهانة التي تعرضنا لها أمام نقاط التفتيش ، وأنه قد وصف للرئيس تلك الإهانات التي تعرض لها أمام نقاط التفتيش أمام الأطفال وليس هذا بالمكان المناسب لإعادة ذكرها ، والتي كانت نتيجة لما ذكر وبسبب البيان الذي تم إصداره بخروجنا من الإجتماع ، وأن البيان كان موجوداً لديك وقلت بأن البيان موجود في الخارج ، وكانت هناك الكثير من التسريبات ضده قد وصلت إلى وزير التجارة ، وطلبت بذكر العضو الذي قام بالتسريب وطلبت مني ترك الموضوع لديك ، لماذا أنا اليوم أتعاقب وإبراهيم يعرف تم التسريب عنه وعن السيد كاظم وغيرهما ؟ .

يتساءل الرئيس الدكتور عصام فخرو هل أنا الملوم يا إبراهيم على التسريبات ؟ هل الرئيس التنفيذي سرب ؟

يرد عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي لا ولكنه الرئيس التنفيذي يعرف ، المحاضر عنده ، هل نستطيع اليوم أن نتكلم في مجلس الإدارة إذا كنا نعلم أن كلامنا سيتغير ، هناك طلب بإقالته وهناك تثنية مني وهناك جماعة لا تثني ، لذلك فلنصوت .

يعترض الرئيس بأنه ويقول هذه كلمة أخيرة ولكم القرار على العين والرأس .. إذا كان القرار سيتخذ هنا بإقالة الرئيس التنفيذي كائناً من كان فأنه لن يقبل وسيغادر ، وأضاف لقد عملت وتعبت مع الرئيس التنفيذي السابق وكنت أداوم بصورة يومية ولا ألتقي بأبنائي ، وأضاف أنا لا يقبل أن تسير الغرفة بهذه الطريقة ، لقد تعب وأنه يعمل كأداء للواجب ، وإذا كانت هناك تجاوزات فإنني أرى بتشكيل لجنة تدرس التجاوزات ، وإذا كنتم تريدون تشكيلها بطريقة صحيحة فليتم ذلك يا إبراهيم .

يطرح العضو الدكتور تقي الزيرة بأن هناك قرار مطروح على الطاولة ولا يجب أخذ القرارات بعاطفة وأننا بالعكس لا ننكر الدور الفاضل والشريف للدكتور عصام فخرو ، ونعرف أنه قد أعطى المسئولية في وقت الفراغ إلى السيد الكريم عثمان وقام بالدور ولم يقصر ، والآن نحن مستعدون في هذه المسألة إذا وصل قرار الجمعية بفصل السيد إبراهيم وله كل الإحترام ، أن يوضع أي واحد من الجمعية وأضاف أنه سيرشح شخصياً أكثر من عشرة أشخاص من الجمعية العمومية للقيام بهذا الدور سواء بصورة مؤقتة أو بصورة دائمة ، فهذه ليست المشكلة الأساسية ، نحن لا نفرط في الدكتور عصام ولا زملاءه ونحترمه كل الإحترام ، ولكن أيضا الجمعية العمومية لها احترامها ، وما سمعناه اليوم من حديث عن التجاوزات فهذا خطير ويعد في حكم القانون جرائم ليست مجرد مسألة بسيطة ، وإن كان بيننا أحد المحامين فسيقول أن هذه جريمة يحاسب عليها القانون ، نحن لا نريد تشكيل لجنة دعونا نعرض الموضوع للتصويت وإذا ثبتته الجمعية العمومية فله كل احترام ونعتذر له وإذا رأت إقالته نقيله ونقيم له حفلة ونقبل رأسه ونقول له شكراً ولم تقصر يا أستاذ إبراهيم ،. . المسألة ليست شخصية بتاتاً .

يعترض العضو السيد محمد المطوع بالقول نحن نريد أن نرجع المفصولين ولا نريد أن نزيد المفصولين .

يتحدث العضو السيد سميح رجب مخاطباً الرئيس ، سعادة الرئيس تمسكك بالرئيس التنفيذي غريب ، وأنه لا يرى فيه الكفاءة لتسيير الغرفة وأنه يرى الكفاءات أقيلوا وفصلوا تحت ظروف مختلفة من قبل الرئيس التنفيذي حتى لا تبقى كفاءات ، وأنكم فصلتم أكفأ الموظفين ومن غير أن نعلم الأسباب حتى أنت لا تعرف الأسباب ، كلها أسباب وهمية للفصل ، الذي يجبرونه والذي يجلس معه الرئيس التنفيذي ويسأل لماذا فصلتموني فيرد عليه مزاجي أنت لا تعجبني ، وأنا مفوض من قبل مجلس الإدارة وهذه قصة ثانية على فكرة ، مجلس الإدارة فوضتكم الجمعية العمومية لم يفوضكم أحد بإعطاء الصلاحية الكاملة للرئيس التنفيذي ، يعني فلنترك مجلس الإدارة ونتصرف مع الرئيس التنفيذي ، هل صحيح ما سمعناه سعادة الرئيس بإعطاء مجلس الإدارة تفويضاً كاملاً للرئيس التنفيذي ليتصرف كيف يشاء ؟ .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : الرئيس التنفيذي كأي موظف هناك وصف وظيفي لمسئولياته Job description ، وفي الأساس مجلس الإدارة هو صانع السياسات ، وحتى في هيئة المكتب كل واحد له وصف وظيفي ، فإذا كنت تقول أن الرئيس التنفيذي قد أساء استخدام الصلاحيات أو كانت هناك تجاوزات ، فقد أكدت لك بأننا سوف ننظر في هذا الموضوع ، ولكن أن نضع هذا الشرط الأساسي بأن نقيله الآن ومن يثني على ذلك فأنا لا أقبل بهذا الشرط ولا أريد أن أفرض شرطي عليكم ، وسأخبرك بحقيقة وأمر عايشته طول الوقت وخبرته مع الرئيس التنفيذي إنتاجيته كبيرة جداً ، ويؤدي كل ما تطلبه منه حالاً وبمجرد أن تعطيه العمل ، وأنتم في تعاملكم اليومي أو عن طريق المراجعين لو سمعتم شيئ آخر فسننظر فيه ، وقلت لك أن الجمعية العمومية هي التي تقرر لكن هناك حدود للأشياء هناك شيئ يمكن تحمله وهناك أمر لا يمكن تحمله ، أعذروني فأنا كرئيس لا يمكن أن أقبل بقرار بهذه الطريقة ، إذا كنتم تريدون المضي فيه .

يعلق العضو السيد سميح رجب : نحن نريد التخفيف عليك بأن نشكل لجنة مستقلة وترفع لك تقرير نهائي عما نراه صحيحاً أو خاطئ ، وأعتقد أن هذا عمل منصف لن يكون هناك ضغط عليك كثير ، وفي نفس الوقت حتى تقتنع الجمعية العمومية بالعملية ، وهذا لا يسيئ لك بشيئ كرئيس أن تتشكل من الجمعية العمومية مجموعة مخلصة تريد أن تطور وترتقي بعمل الغرفة ، ويضيف أنه متأكد أن ما بداخل الرئيس يتمنى أن تصل الغرفة إلى أرقى المواصيل ولكن يجب الأخذ بالرأي الآخر ، الرأي يقول لك شكل لجنة لأن هناك عمليات خطيرة يعني مجلس الإدارة القادم سيتحمل تبعات سيئة ومسيئة لغرفة التجارة إلى أبعد الحدود ، لم تكن غرفة التجارة يوماً بهذه الطريقة 67 سنة وهو عضو من 30 سنة في الغرفة لم تصل الغرفة لهذا المستوى في يوم ما ، وأضاف .. لا أقول أن مجالس الإدارة السابقة كانوا ممتازين أو سيئين لكن الإدارة التنفيذية هي التي تلعب العملية في الشارع ، الآن الإشكالية في التجاوزات التي يقوم بها الرئيس التنفيذي وأتباع الرئيس التنفيذي المشكلة هناك عصابة في غرفة تجارة تتلاعب بأرزاق الآخرين ، ويسأل الرئيس ألم تقرروا أنتم أن تكون العقود دائمة للموظفين يا سعادة الرئيس ؟ هذا صح أم خطأ ؟ ، أنتم كمجلس إدارة ألم تقرروا أن تكون العقود دائمة للموظفين ؟ لماذا يرفض الرئيس التنفيذي تنفيذ هذا القرار لماذا يرفضه ، على أساس أن يجعل الموظفين تحت التهديد وفي رعب ، موظف يفصل قبل يوم العيد ، وبعد يوم العيد يرجع ويمنعه الحارس من الدخول ؟ وهو مدير عندك ، بأي قلب يقوم بذلك ، من العيب أن نصل لهذا المستوى كيف تقبلها يا سعادة الرئيس وأنت ابن عبدالله فخرو أنت لست شخص من الأشخاص الجدد ، كيف تقبل هذه الأمور سعادة الرئيس وأنا سبق أن قلت لك بطرق مختلفة ، لا تتلاعبوا بأرزاق الناس ، كيف ترضى أن يتلاعب فيها موظف بغرفة التجارة .

الرئيس مخاطباً النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل : هل يريدون تشكيل لجنة ؟

يواصل العضو السيد سميح رجب : شكل لجنة ، وشرط أن تحصل على التقرير الصحيح بله أو عليه .

يعلق الحضور نريد التصويت .

يعترض عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي : اللجنة التي سيتم تشكيلها لن تخفف عنه الإهانة والإساءة التي لقيها ، الإهانة لا أحتملها .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو بأنه يقترح تشكيل لجنة للنظر في الموضوع ، ويضيف بأن هناك رأي وهناك الرأي الآخر ، فما رأي الجمعية العمومية ؟ .

يعلق العضو السيد محمد العرادي : أنا أقترح بإقالة السيد إبراهيم اللنجاوي فوراً ويتم تكليف أحد أعضاء مجلس الإدارة ، وتحميله تبعات التحريف الذي تم في محضر الجمعية العمومية وتصرفاته السيئة طوال السنة الماضية .

يرد العضو السيد محمد علي المطوع : لقد أعدنا من تم فصلوهم وليس لكم الحق لتفصلوا أحد ، وهناك المحكمة .

يرد الرئيس لا أفهم هل تقول بفصله ؟

يرد العضو السيد محمد المطوع أن أقول الرجل يبقى في مكانه ، وكل واحد يأخذ حقه وإذا لم تأخذوا حقه يتم يرفع شكوى في المحاكم .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو نحن قلنا سيبقى في محلة وسنشكل لجنة تحقيق أنتم مصممين .

يطالب أحد الحضور بتوقيف الرئيس التنفيذي حتى انتهاء التحقيق .

يرد العضو السيد محمد علي المطوع : نحن أعدنا من تم فصلوهم وليس لكم الحق لتفصلوا أحد ، وإذا لم تأخذا حقكم هناك المحكمة .

يدعو الرئيس الحضور للهدوء وإلى الخروج من الإجتماع بروح طيبة ، تشكيل لجنة للنظر في الموضوع .. ويرد مخاطباً السيد إبراهيم الدعيسي أذا كنت مصمم على رأيك صوتوا عليه إذا الأغلبية أن تمشي فيه سأنسحب من الغرفة ، تريد أن تواصل بقرارك بالتصويت فأنا سأنسحب من الغرفة وهذا ليس تهديد لكنني تعبت من الغرفة كم شخص يوافق على توصية السيد إبراهيم بفصل الرئيس التنفيذي في هذا الإجتماع ، هناك حدود للتحمل لا يمكن أن أتحمل أكثر .

يطالب العضو الدكتور تقي الزيرة الحضور بإحترام المنصة ويقول الدكتور عصام طرح اقتراحاً فلنصوت عليه ، ويضيف مخاطباً إبراهيم الدعيسي هناك اقتراحان اقتراح الدكتور عصام مع هذا واقتراحك الأخر إذا فشل الإقتراح نذهب مع اقتراح اللجنة هذه أدبيات العمل ، أول اقتراح التصويت على الإقالة إذا فشل نذهب للإقتراح اللجنة هذا ما تفضل به الدكتور عصام .

يعترض العضو السيد محمد علي المطوع : نشكل لجنة ... تريدون تقطعون أرزاق الناس .

يعترض عضو مجلس الإدارة السيد محمد ساجد قائلاً يا جماعة وكما قال الدكتور لنعمل تحقيق مع الرجل وإذا كان مخطأ أقيلوه هذا رأيي .

يعترض أحد الأعضاء لا نريد لجنة .

يرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : فلنصوت على تشكيل لجنة تنظر في الموضوع وترفع تقريراً إلى رئيس مجلس الإدارة ، هذا الإقتراح الذي سنعمل به إنشاء اللـه تشكيل لجنة ، من تريدون عادل .

يعترض أحد الأعضاء مطالباً بالتصويت على الإقالة .

ويعترض الرئيس الدكتور عصام فخرو على طريقة النقاش ويقول من يستطيع أن يأخذ مكاني لإدارة الجلسة ويطلب من السيد إبراهيم زينل أن يأخذ مكانه ، هو لا يستطيع أن يدير الجلسة بهذه الطريقة لا أستطيع أن أستمر .

يرد العضو السيد خليل إبراهيم مخاطباً الرئيس : أن هذه الديمقراطية إذا ما تعلمناها .. سعادة الدكتور لازم نتحمل ويكون صدرنا واسع .. هذه الجمعية العمومية وهذا أحد مبادئ الديمقراطية ، ولا يمكن أن تربط مصيرك بموظف هذه أمور الديمقراطية يجب أن نتحمل ويكون صدرنا واسعاً ، وأنت يا رئيس الغرفة تم التصويت لك من قبل الجمعية العمومية لهم ثقتهم فيك ، فلا يجوز أن تربط مصيرك يا دكتور وتربط نفسك بمصير موظف ، الآن نحن على أي اتجاه سنذهب الإقالة أو لجنة تحقيق أو غيره .. لا يمكن يا سعادة الدكتور أن تربط وضعك أنت جئت عن طريق الجمعية العمومية والتصويت تصويت التجار لك وثقتهم فيك لا يمكن أن تلقيها بهذا الشكل هذه مبادئ الديمقراطية .. الإستماع للآخرين ما هي آراءهم ونتخذ القرار النهائي .

يعترض الرئيس الدكتور عصام فخرو قائلاً أنا ما أربط مصيري بأحد ، وهل هناك ديمقراطية أكثر من ما سمحت به ؟ أنا أكثر الحضور إنصاتاً ، وقد تخرج الصحافة وتقول أن الرئيس كان مغيباً ومع ذلك قبلنا وأنصتنا لكي نسمع ما في صدوركم على أمل أن الفضفضة ستخفف ما في صدوركم وإذا لم يكن هناك اعتبار للرئيس فلا أستحق أن يكون رئيساً ، فلنشكل لجنة للنظر في الموضوع .

يعلق العضو السيد محمد علي المطوع : " فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين " ، فلنشكل لجنة للتحقيق .

يعترض العضو الدكتور تقي الزيرة مخاطباً الرئيس : أسمح لي يا دكتور عصام كان هناك على الطاولة اقتراحان الأول بالفصل ، وقلنا إذا لم يتم الفصل فله الكرامة الأستاذ إبراهيم اللنجاوي ويبقى ، والإقتراح الثاني إذا فشل الإقتراح الأول ننقل الإقتراح الثاني للجنة ننصف كل من ننصفه ، فلنطرح الإقتراح أنت تحترم رأي الجمعية العمومية رجاء أطرح هذه المسألة ، المسألة لا تخضع لعواطف ولا حسابات شخصية وليس لدينا أي ضغينة شخصية لا ضدك ولا لزملائك المكرمين ولا على السيد إبراهيم لكم كل الإحترام .

يسأله الرئيس الدكتور عصام فخرو : وماذا تريد التصويت على الفصل ؟

يرد العضو الدكتور تقي الزيرة أنا ما أقترحه الآن التصويت على الفصل ، وأثني على كلام الأخ إبراهيم الدعيسي ومحمد حسن العرادي ، ويضيف مخاطباً الرئيس ، وحسب القوانين الإدارية للإجتماعات ليس لديك مناص إلا أن تطرح الموضوع للتصويت كما طرحت موضوع اللجنة ورفضت أطرح الأخر ، لا توجد إشكالية أرجوك هذه المسألة لا تخضع للعواطف ولك كل الإحترام ويجب أن تحترمنا كما نحترمك وتمشي الأمور .

يرد عليه الرئيس : لنكن واضحين لنفهم المطلوب ، هناك توصية ويوجد كما تقول من يثني ويثلث عليها بفصل الرئيس التنفيذي ، تريدون أن تصوتوا عليها ؟ ، أنا طرحت البديل .

يعلق العضو السيد محمد حجي زمان : عفواً هذا الوضع خاطئ لأنه لم يتم أي تحقيق .. أنا أتكلم من ناحية حقوقية كعامل كموظف ، الموظف أي موظف في أي مكان في الدنيا لا يجوز إقالته بدون تحقيق .

يقاطعه عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي : لم يحققوا معنا عندما أقالونا .

يواصل العضو السيد محمد حجي زمان : هذا خطأ واقر بأنه خطا وتمت إعادتكم ، وهذه مسألة ، ومن ناحية نقابية من ناحية عمالية من ناحية قوانين عمل في أي مكان ، هذا لا يجوز ، ومن ناحية حقوق إنسان هذا لا يجوز ، وأي موظف يقال لأن عنده رأي أو موقف ويقال لذلك لا يجوز ، بل يجب أن يكون هناك لجنة تحقيق تنظر وتقيس وتقدر المسألة إذا كانت خطيرة بما يفضي للإقالة فيقال .

ويرد الرئيس الدكتور عصام فخرو : فلننهي هذا الموضوع .

يعلق العضو السيد محمد حسن العرادي : هل ممكن أن أسحب اقتراحي بإقالة الأخ إبراهيم وأقترح تجميد عضويته .

يرد العضو السيد محمد علي المطوع برفضه هذا الأمر .

ويقول الرئيس الدكتور عصام فخرو : هذا غير مقبول .

يرد السيد محمد حسن العرادي : أنا أقول رأيي .

يعلق العضو السيد محمد علي المطوع : شكلوا لجنة ولا تقطعوا أرزاق خلق اللـه .

ويرد العضو السيد محمد حسن العرادي : بأنه يقترح تشكيل لجنة من الجمعية العمومية بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة .

يرفض الرئيس الدكتور عصام فخرو قائلاً ليس مع رئيس مجلس الإدارة .

يواصل العضو السيد محمد حسن العرادي إذن مع أحد أعضاء مجلس الإدارة ، للتحقيق فيما نسب إلى الأخ إبراهيم من اتهامات ، وإتخاذ القرار المناسب وينتهي هذا الموضوع .

تعلق عضو مجلس الإدارة السيدة أفنان الزياني بأننا ومنذ الساعة العاشرة كنا نتكلم عن مبدأ ويبدو لي أنه عندما وصلت القضية إلى الأستاذ إبراهيم صرنا نكيل بمكيالين ؟ كل الموضوع من أصله هو كيف حدث الفصل للعضوين والموظفين من دون تحقيق ، فكيف الآن تناقضون كل ما تحدثتم عنه خلال كل هذه الساعات ؟ ، ناقضتم ذلك ، هل نحن نكيل بمكيالين وحسب الشخص يتخذ القرار ؟ ، وطالبت بأن يكونوا جميعاً واقعيين وعمليين واحترافيين في عملنا .

يرد عضو مجلس الإدارة السيد إبراهيم الدعيسي يا أم عبداللـه ، أعتقد الفرق واضح جداً ، نحن نتكلم عن إقالة اثنين من أعضاء مجلس الإدارة منتخبين مع وجود توصية وتمت إقالتهم وتمت فبركة المحاضر ، السيد إبراهيم اللنجاوي موظف أساء نحن نقول أنه أساء ، والدكتور المشعل قال انه لم يذكر هذا الكلام والسيد سميح رجب لازال موجودا والتقى مع أعضاء مجلس الإدارة ، أنتم تتكلمون عن الوحدة الوطنية وأنت كنت حاضرة في اجتماع ميناء سلمان وماذا تم تداوله ؟ تداول موضوع فصل أربعة أعضاء ثم أصبح العدد اثنان عندما وصلتم الغرفة التجارية ، والمكتبين في ميناء سلمان معروفين أحدهما جرى فيه الإجتماع ، نحن الآن نتكلم عن مخالفات صريحة ، والسيد سميح رجب يتكلم عن تزوير ، نحن الآن عدلنا المطلوب ، يجمد وتعطى الصلاحية لأي احد من الأعضاء كما عملنا عندما ترك السيد عبدالرحيم وعندما ترك السيد أحمد نجم أعطينا الصلاحية إلى السيد عثمان شريف كان مقتدرا وأدارها ، نحن نطالب لأنه أساء إلينا يا دكتور ، نجمد ونحقق ونضع لنا موعد نهائي وإذا كنا مخطئين نقبل رأسه ولكن إذا كان هو المخطئ .

يتحدث عضو مجلس الإدارة السيد جواد الحواج قائلاً : كما قالت الأخت العزيزة نحن منذ ثلاث ساعات ونحن نطالب باللحمة الوطنية ونطالب بالعدالة ونطالب بالحق إذا كان هناك أخطاء فنحن ضد الإنتقام ، هناك أخطاء كثيرة حدثت وليس حل الخطأ بالخطأ ، وأضاف إذا كنتم سوف تقيلوني سأخرج الآن ، الدكتور عمل أكثر من الجميع نحن لا يجب أن نقلل من مستوى الرئيس ، الرئيس كانت له وجهة نظر طيبة ، والجميع بخير وكلكم مسئولين ولم تقصروا تكاتفكم مهم جداً ، نحن لا نريد أن نمزق نريد اللحمة نريد أن نرجع من جديد ، الكثير من الأخوان كانت لهم وجهة نظر بالتحقيق فلنكن حضاريين أكثر ودعونا نحقق أولاً وإذا كان الشخص يستحق أن يستقيل فلا بأس ولكن يجب أن نكون أخف ولا نحل المشكلة بخطأ ، وأضاف أنه لا ينتقد بل من حق كل شخص أن يبدي وجهة نظره ولكن في الأول والأخير وكأعرق مؤسسة في البحرين فقد وصلنا إلى مرحلة ليست ....

تتحدث العضو السيدة عبير الشهابي مخاطبة الرئيس : سيدي الرئيس ، أنا أعتقد أن المسار الصحيح أن تكون هناك لجنة تحقيق على حسب اللوائح الداخلية للغرفة ، إذا كان حصل خطأ في السابق في هذه القضية يجب أن لا نكرره ، لأننا نريد أن نصحح مسار الغرفة ، إذا كان هناك خطأ في السابق لا يمكن أن نكرره اليوم ، ولجنة التحقيق وعلى حسب اللوائح إذا وجدت تجاوزات تستوجب جزاءات معينة تأخذ هذه الجزاءات ولا نريد أن نتخندق ولا نريد تكرار نفس الأخطاء التي حصلت في السابق .

يقاطع العضو السيد سميح رجب مخاطباً الرئيس : أنا فتحت هذا الموضوع ... فهل تسمح لي برأي أخير ، نحن يجب أن نكون منصفين مثل ما تفضلت الأخت نكون منصفين في تشكيل اللجنة بحسب توصيتك سعادة الرئيس وأعتقد هذه الطريقة القانونية الوحيدة ولا نريد أن نعيد ونكرر الأغلاط التي قام بها في السابق ، فرجاء بأن لا نطيل في هذا الموضوع أكثر لان عندنا 700 - 665 نقطة يجب أن نتناقش فيها ، فرجاءً وبحسب توصية سعادة الرئيس نشكل لجنة خلال أسبوعين من تاريخ بدء عمل اللجنة ترفع تقريراً نهائياً للرئيس بهذا الموضوع ولا نتركها أكثر من 10 أيام عمل وهذا رأيي .

يعلق أحد الأعضاء بأنه مع تجميد العضوية .

يستفسر الرئيس من العضو السيد سميح : من يريد أن يكون في اللجنة ؟

يرد العضو السيد سميح رجب : بأنه يريد أن يكون في اللجنة وأنه يبحث عن لجان هذه الأيام .

يسأل العضو السيد محمد حسن العرادي: كم عدد أعضاء اللجنة يا دكتور .

يرد الرئيس : خمسة أعضاء .

يواصل السيد محمد حسن العرادي : تقدم الأستاذ فيصل جواد وتقي وجلال بالترشيح لعضوية اللجنة .

يرد الرئيس : الأخ فيصل ، محمد المطوع ، سميح .

يردد النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل أسماء المرشحين : محمد علي جاسم ، وتقي الزيرة ، وفيصل جواد .

يعلق الرئيس الأعضاء خمسة فقط أكثر لا يمكن .

يطالب الحضور بقراءة الأسماء .

يطلب العضو السيد شرف من أبو رشاد قراءة الأسماء .

يستفسر النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل من الخامس ؟ .

يرد أحد الأعضاء : السيد سميح .

يقرأ النائب الأول السيد إبراهيم زينل الأسماء : محمد علي جاسم ، تقي الزيرة ، فيصل جواد ، محمد زمان .

يرد الحضور : والعالي .

يرد العضو السيد محمد حسن العرادي : الخامس سميح رجب ، انتهي يا سيد تم تسجيل اسمه .

يعلق النائب الأول السيد إبراهيم زينل نريد سيدة لو يسمح الحضور لنا .

يرد السيد محمد حسن العرادي : لا يوجد أحد .

يؤكد النائب الأول السيد إبراهيم زينل : لا ... نريد سيدة ويقترح السيدة أفنان الزياني .

يعترض العضو السيد سميح رجب لا أعضاء من مجلس الإدارة حتى لا تخرج لنا أفلام جديدة ، السيدة التي هناك قالت كلام أفضل من الآخرين الدكتورة عبير الشهابي .

يرد النائب الأول السيد إبراهيم زينل بعدم الممانعة .

يرد العضو السيد محمد حسن العرادي بأنها الدكتورة عبير الشهابي ، وهي لا تريد .

يخاطبها العضو السيد سميح رجب ها يا بنت الشهابي ، إذا لا تريد فلا مانع .

يرد العضو السيد محمد حسن العرادي على السيد سميح : بأنها إذا لا تريد لدينا مرشح آخر .

أحد الحضور يطرح أسم السيدة أحلام جناحي .

يعلق النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل : أحلام جناحي عضو الآن ، أين الخامس ؟

يرد السيد محمد حسن العرادي: محمد حسن العرادي .

النائب الأول السيد إبراهيم زينل : مع كل احترامي .

يرد السيد محمد حسن العرادي إذن جلال حسن العالي .

يواصل النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل : السيد شرف ، انتهى .

يطلب العضو السيد سميح رجب من سعادة الرئيس ذكر أسماء اللجنة ؟

يرد النائب الأول السيد إبراهيم زينل : محمد علي جاسم المطوع ، تقي الزيرة ، فيصل جواد ، محمد زمان ، السيد شرف السيد جعفر .

يرد العضو السيد محمد حسن العرادي : يكفي يا دكتور أكمل .

يعترض العضو السيد سميح رجب قائلاً أنا أدخل بلا لف ودوران أنا ضمن اللجنة هل تسمع كلامي أم لا ، لا تلف وتدور **أنا ضمن اللجنة وأترأس اللجنة .**

يعلق السيد شرف بتنازله عن العضوية للسيد سميح .

يحاول النائب الأول السيد إبراهيم زينل الرد على السيد سميح: يا أبو إبراهيم الله يرضى عليك.

يقاطعه العضو السيد سميح رجب : لا يوجد أبو إبراهيم يوجد سميح بن رجب أنا صاحب الفكرة وأنا لدي الملفات أنا من أكون في اللجنة ولعنة اللـه على اللجان التي تكون معكم .

يعلق احد الأعضاء بأن السيد شرف ينسحب ومكانه السيد سميح رجب وإنتهى الموضوع .

يطلب النائب الأول السيد إبراهيم زينل من السيد سميح أولا أرجو عدم التشنج ، اسمعني دعني أكمل لو تسمح لي ، قالوا أن الأعضاء خمسة وأعطوني أسماء خمسة وقرأتها .

يرد العضو السيد سميح رجب : 5، 10 ، 16 سميح رجب هو أول اسم .

يعلق العضو السيد محمد حسن العرادي : يكفي يا سميح .

أحد الأعضاء : هناك كثير من الأخطاء ، جلال العالي .

يسأل النائب الأول السيد إبراهيم زينل : من هو ؟ .

يرد أحد الأعضاء : سيد شرف أنسحب ومحله سميح رجب .

يسأل النائب الأول السيد إبراهيم زينل مرة أخرى : من الذي تنازل ؟ فيصل جواد ؟.

ويرد أحد الأعضاء : ومكانه جلال العالي .

يطلب أحد الأعضاء من السيد إبراهيم زينل استعراض الأسماء مجدداً للتأكيد .

يقرأ النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل الأسماء : محمد علي جاسم المطوع ، تقي الزيرة ، جلال العالي ، محمد زمان ، سميح رجب .

يعلق العضو السيد سميح رجب : وأول اجتماع للجنة يكون غداً .

يخاطب العضو الدكتور تقي الزيرة الرئيس دكتور ما هو تفويض اللجنة الـ mandate للجنة ؟

يرد احد الأعضاء : لجنة مفوضة .

يوافق العضو الدكتور تقي الزيرة : اتفقنا .

يحاول المدقق المالي السيد عباس رضي أن يقرأ التقرير المالي .

يقاطعه العضو الدكتور تقي الزيرة : أستاذ عباس ، ويكرر سؤاله للرئيس : دكتور ما هو تفويض اللجنة الـ mandate للجنة حتى لا يخرج لنا أحد بتفويض من عنده ؟

يرد النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل : مما فهمنا من النقاش ، أن اللجنة مكلفة بإجراء بحث وتحري على أية مخالفات على الرئيس التنفيذي خلال هذه الفترة الأخيرة ورفع تقرير بذلك إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب .

يعترض العضو الدكتور تقي الزيرة لا لا هذا ليس اتفاقنا ، فهذا سيرجع المسألة إلى المربع الأول ، مجلس الإدارة ليس لديه اختلاف مع الرئيس التنفيذي أو نأخذ الإقتراح ...

يقاطعه النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل قائلاً : أسمح لي يا أخ تقي ، المسئولية لإدارة هذه المؤسسة تقع قانونياً على مجلس الإدارة سواء فصل موظف أو إنهاء خدماته أو اتخاذ إجراء تأديبي هي مسئولية مجلس الإدارة ، أي لجنة تشكلها ؟ أنا أتكلم قانونياً ومن حقك أن تشكل لجنة كجمعية عمومية ، أو اطلب أصلاً ، أن ينسحب مجلس الإدارة وأطلب أن تحل محل المجلس ، أخ تقي لنكن واقعيين في إدارة المؤسسات .

يرد العضو الدكتور تقي الزيرة : لقد قلت رأيك وكل مرة تقول مجلس الإدارة ، أذن الجمعية العمومية ليس لها صلاحية ؟ .

يرد النائب الأول السيد إبراهيم زينل : لا الجمعية لها كل الصلاحية .

يخاطب العضو الدكتور تقي الزيرة السيد سميح رجب : صاحب الإقتراح ما هو رأيه ما هو أصل الإقتراح في اللجنة ما هو دورها ما هو التفويض ؟.

يرد السيد سميح رجب : التحقيق .

يواصل العضو الدكتور تقي الزيرة : وصلت للتحقيق بعد التحقيق ماذا يكون الوضع ؟؟ .

يرد العضو السيد سميح رجب : النتائج ترفع للرئيس لإتخاذ الإجراء .

يوافق العضو الدكتور تقي الزيرة : طيب خلاص .

القرار : تشكيل لجنة تحقيق مكونة من أعضاء الغرفة محمد علي جاسم المطوع ، د. تقي الزيرة ، جلال العالي ، محمد زمان ، سميح رجب ، للتحقيق والتحري عن أية مخالفات للرئيس التنفيذي خلال الفترة الأخيرة ، ولتنجز عملها في عشرة أيام عمل ، وترفع تقريرها إلى رئيس مجلس الإدارة لإتخاذ القرار المناسب .

ملاحظة : نص القرار المذكور أعلاه لم تتم قراءته والتصويت عليه ولكن تم استنتاجه من التسجيل الصوتي .

((تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار وزير الصناعة والتجارة رقم (56) لسنة 2012 ونصه : " يُلغى حاصل اجتماع الجمعية العمومية العادية لغرفة تجارة وصناعة البحرين المنعقدة في 8 أبريل 2012 فيما تضمنه من التوصية بتشكيل لجنة تحقيق مع الرئيس التنفيذي للغرفة ، وذلك لمخالفته للنظام الأساسي للغرفة ويعتبر كأن لم يكن ، ويُلغى ما ترتب عليه من آثار من تاريخ صدوره "))

مقترح تجميد رسوم الغرفة :

يتقدم العضو السيد مازن الشهابي بطرح اقتراح : عندي اقتراح لنفس الأسباب التي دعت الغرفة إلى طلب بتجميد رسوم سوق العمل .

يعترض المدقق المالي السيد عباس رضي طالباً المباشرة في قراءة التقرير المالي .

يكمل العضو السيد مازن الشهابي المقترح بتجميد رسوم الغرفة لـ 2012 على أعضاءها لنفس الأسباب التي دعتكم لطلب تجميد رسوم سوق العمل .

يسأل الرئيس : التجميد لسنة ثانية ؟

يرد السيد مازن الشهابي إلى 2012 أن نعفي التجار من الرسوم ، والمقترح الثاني وكما نطالب الجهات الأخرى بإلغاء هذه الرسوم فالأجدى أن نقوم نحن بإلغاء الرسوم المتأخرة أنتم تحاولون أن تجذبون أعضاء الغرفة ، وإن كانت رسوم رمزية ولا تمثل شيء لميزانية الغرفة ، أن نلغي الرسوم المتأخرة ونبدأ صفحة جديدة ، النقد الموجود لدى الغرفة 7 ملايين هذه الرسوم يمثل 200 ألف دينار إذا زادت ، وبالنسبة لـ 300 ألف دينار التي صرفت على الشركات الصغيرة والمتعثرة ، فما هي الآلية والشروط لصرفها ؟ أرجو تعديدها من الأعضاء الموجودين من اللجنة ، وآخر نقطة الإقتراح بأن يكون السفر على درجة رجال الأعمال ماعدا الرئيس ونائبيه يكونون على الدرجة الأولى .

يشير النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل : هذا مطبق .

يرد الرئيس : إذا كان هذا طلبكم فلا مانع من تجميد الرسوم ومقترح الإلغاء وفيما يتعلق بالمتأخرات لمدة سنتين سيتم الموافقة عليه كذلك ، إما فيما يتعلق بالضوابط على صرف 300 ألف دينار فقد تم تشكيل لجنة ووضع الضوابط وهي موجودة يمكن الرد عليها .

يرد النائب الأول للرئيس السيد إبراهيم زينل : هناك ضوابط محددة ويمكن أن ترسل نسخة إليك ووضعنا لكل نقطة من هذه الضوابط درجة بمعدل 25% ، وجمعناها فإذا كان رأس مال المؤسسة كبير يختلف وإذا كانت عليه ديون .

يستفسر العضو السيد مازن الشهابي : هل كان من ضمن الإشتراطات شهادة حسن سيرة وسلوك من وزارة الداخلية ، ولماذا .

النائب الأول إبراهيم زينل : طبعا من كان من الشروط .

العضو السيد مازن الشهابي : إذا تقدم إذا تقدمت لأي طلب لأي وزارة لا يشترطون عليك هذه الأمور ... لماذا تمت إضافتها ؟

النائب الأول السيد إبراهيم زينل : هذه الضوابط استعرضت من قبل مجلس الإدارة وتم التصديق عليها وتم تطبيقها ، وفي كثير من الأحيان استلمنا شهادات وتم صرف المبلغ وأعلن عنها في الصحف جميع المؤسسات التي صرفت لهم المبلغ كانت تستحق هذه الإعانة ، وأنا أعتقد المبلغ كان جداً بسيط بالنسبة لحجم الطلبات التي تلقيناها ، أي أننا عملنا وفق ضوابط .

أحد الأعضاء : نحن ندفع رسوم اشتراك والجماعة يسافرون على حسابنا .

الرئيس : كل الغرف لها لوائح داخلية ونحن نعمل وفق هذه اللوائح مثل الغرف التجارية الأخرى ، ولا يوجد أحد يكرس كل وقته لهذا العمل وتأتي في الأخير وتقول له سافر على حسابك ، لا يمكن العمل بهذه

الطريقة ، وانتم بمثل هذا الأسلوب تنسفون كل الأمور التي تسير عليها الغرفة من سنين تريدون تغييرها هذا غير معقول .

القرار : تجميد رسوم العضوية بالغرفة لعام 2012 ، وإلغاء رسوم العضوية المتأخرة بحد أقصى سنتين ماليتين .

مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية 2011 وتعيين أو إعادة تعيين مدقق الحسابات :

تلا السيد عباس رضي ممثل شركة " بي دي أو " تقرير المدقق التالي :

تقرير مدقق الحسابات إلى السادة الأعضاء في غرفة تجارة وصناعة البحرين
تقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بفحص البيانات المالية المرفقة لغرفة تجارة وصناعة البحرين والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2011 ، وبيان الدخل الشامل ، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء ، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية ، متمثلة في ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة وإيضاحات أخرى . لقد تم فحص البيانات المالية للغرفة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر تقريره بتاريخ 22 مارس 2011 ، وبرأي غير متحفظ على تلك البيانات المالية .

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية :

إن إعداد البيانات المالية للغرفة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تكون من مسئولية مجلس إدارة الغرفة . وتتضمن هذه المسئولية الإحتفاظ بنظم للرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بتنفيذها . لقد تمت أعمال فحصنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة ، وأن نقوم بتخطيط وإنجاز أعمال التدقيق للحصول على درجة مقبولة من القناعة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية .

وتتطلب أعمال التدقيق القيام بإجراءات تدقيق معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية ، وتعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا المهنية بما في ذلك تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ . وحين القيام بتقييم مثل تلك المخاطر يكون على عاتقنا الأخذ بعين الإعتبار نظم الرقابة الداخلية المناسبة لتمكين الغرفة من إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة لأجل تصميم إجراءات التدقيق الملائمة في مثل تلك الظروف ، وليس بغرض إبداء الرأي المهني حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية للغرفة . كما تتضمن أعمال التدقيق القيام بتقييم للسياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة ، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية .

بإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها توفر لنا أساساً مقبولاً لتمكيننا من إبداء رأينا .

الرأي : برأينا ، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ، من كافة النواحي المادية ، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2011 ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

المنامة - مملكة البحرين
16 فبراير 2012

يشير الرئيس الدكتور عصام فخرو إلى حساب الإيرادات والمصروفات ، ومثل ما ذكر الأخ مازن أن الوضع المالي للغرفة ولله الحمد في تحسن ، حجم الودائع يفوق 7 مليون دينار هذا بحد ذاته يعد إنجاز كبير ، واحدة من أسباب انخفاض صافي الإيراد في سنة 2011 هو الـ 300 ألف دينار التي رصدت لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والشيئ الثاني هو الوفرة المادية المتوفرة أكثر من 883 ألف لأنه هناك ما يسمى بالإستهلاك فإذا رأينا الـ cash flow سنوياً (مليون ونص دينار) نوفرها ونروح لحساب الفوائد ، وتلا الرئيس أهم الإيضاحات :

- بلغ فائض السنة عن عمليات عام 2011 (مليون و251 و281 دينار) مقارنة بـ (مليون و224 دينار) أي بزيادة قدرها (26 ألف دينار) ، للأسباب التالية : مع العلم أن الغرفة تحملت تجديد الإشتراكات السنوية للأعضاء مجاناً من 3/1 لغاية نهاية العام والتي بلغت (86 ألف دينار تقريباً) عن 4300 عضو ، احتساب مبلغ (46 ألف دينار) كمخصص لمجابهة الإيجارات المستحقة على بعض المستأجرين ، زيادة مخصص الإشتراكات المستحقة للأعضاء بمبلغ (25 ألف دينار) ، تقديم الدعم لجهات مختلفة بمبلغ (100 ألف دينار) نتيجة للأوضاع التي مرت بها مملكة البحرين .
- ارتفعت إيرادات الرسوم بمبلغ (91 ألف دينار) من (691 ألف دينار) إلى (782 ألف دينار) عام 2011 ، وبنسبة زيادة قدرها (13%) .
- انخفضت إيرادات المبنى القديم بمبلغ (123 ألف دينار) وبنسبة مئوية قدرها 26% نتيجةً لأوضاع السوق .
- ارتفعت عوائد الودائع والإستثمارات (86 ألف دينار) وبنسبة مئوية قدرها 25% نتيجة لزيادة العوائد .
- وإنخفضت مصاريف الموظفين بمبلغ (192 ألف دينار) من (مليون و54 ألف دينار) عام 2010 إلى (862 ألف دينار) عام 2011 .
- انخفضت مصارف المؤتمرات والندوات والوفود بمبلغ (100 ألف دينار) نتيجة للأوضاع التي مرت بها مملكة البحرين خلال النصف الأول من عام 2011 .
- انخفضت القيمة العادلة للإستثمارات بمبلغ (76 ألف دينار) .
- هناك ارتفاع في حجم السيولة بالغرفة بمبلغ (مليون و800 ألف دينار) أنا قلت مليون ونص ، لتصبح (8 مليون و198 ألف و 756 ألف دينار) .
- ارتفاع حقوق الأعضاء بمبلغ 883 ألف دينار تقريباً لتصبح (33 مليون و328 ألف و111 دينار) ، وبناءً على قرار مجلس الإدارة في عام 2006 برصد مبلغ (50 ألف دينار سنوياً) إعتباراً من 2007 حتى يبلغ المبلغ (300 ألف دينار) لكي يتم استغلالها للأعمال الخيرية بإسم الغرفة فقد بلغ رصيد احتياطي الأعمال الخيرية المبلغ المقرر وهو 300 ألف دينار حتى الآن .

يستفسر العضو محمد المطوع : هل تتعاملون في الأسهم ؟

يرد الرئيس : لا نحن نستثمر في استثمارات طويلة الأمد ، ولا نتاجر بالأسهم ، آخر استثمار كان الإكتتاب في أسهم شركة ألمنيوم البحرين " ألبا " ، في السابق كانت الإكتتابات مثلاً مع بنك البحرين الوطني وشركة البحرين للسينما فترة طويلة .

يستفسر العضو السيد محمد المطوع : هل تقبلون وديعة ؟

يرد الرئيس : في البحرين ولكنها موزعة بين البنوك ، نحاول قدر الإمكان في بنوك تعطي ودائع أكثر من غيرها ، ولكن نحاول قدر الإمكان نعطيه حجم أكبر بس نوزعها بشكل أكبر علشان توزيع المخاطر مثل ما يقولون ، لدنيا ودائع بالدولار وبالدينار ولكنها جميعاً هنا في البحرين ، كلها في بنوك محلية .

ورد الرئيس: على استفسار أحد الأعضاء عن منح قروض .. لا هذا مخالف للأنظمة والقوانين .

يضيف النائب الأول السيد إبراهيم زينل : نحن مؤسسة غير مسموح لنا بالإقراض .

القرار : إعادة تعيين شركة " بي دي أو " كمدقق خارجي لحسابات الغرفة للسنة المالية 2012 .

في الختام شكر الرئيس الحضور على حضورهم ومشاركتهم .

كما عبر العضو السيد شرف عن شكره للرئيس على سعة صدره في كل ما طرحه خلال الجلسة من الأمور التي تخص البلد والتجار ، وأشار إلى التصريح الصحفي الذي كدر الجلسة الذي كان من عدة أسابيع والمنشور بعد ثلاثة أسابيع ، والذي أثار حفيظة عدد من الأعضاء وطالب بمحاسبة الصحافة ، وشكر الرئيس على التوصيات التي وافق عليها بشأن إسقاط الرسوم والمتأخرات عن 2012 ودعا الصحافة لنقل هذا الخبر بإلغاء متأخرات الرسوم على أعضاء الغرفة ورسوم العضوية لعام 2012 ليفرح الأعضاء والشارع التجاري .

وإنتهى الاجتماع في حوالي الساعة 1.50 ظهراً .

الاجتماع الثاني للجمعية العمومية العادية

الاحد الموافق 08 ابريل 2012

الوقت 12:04:58

	الرقم	الاسم	الرقم الشخصي	عدد الاصوات
1	046-10	ابراهيم صلاح الدين ابراهيم		1
2	074-6	ابراهيم عبدعلي عيسى الدعيسي	620063084	3
3	022-2	ابراهيم محمد علي زينل	440104955	9
4	048-3	احلام يوسف عثمان علي جناحي	630703868	5
5	046-21	احمد صالح احمد علي		1
6	048-7	احمد عبدالرزاق احمد محمد السعيد	831007630	37
7	046-26	احمد عبدالكريم احمد الانصاري		2
8	046-18	احمد علي احمد علي		1
9	085-11	افنان راشد عبدالرحمن الزياني	580060420	7
10	086-6	السيد جابر سلمان ناصر هاشم		1
11	046-28	السيد حميد عدنان كاظم محمد		1
12	022-9	امينه علي محمد صالح	610105221	8
13	085-8	باقر سعيد محفوظ حسن		1
14	046-9	بدر سعيد علي الحواج		1
15	086-3	ل اساربوتا بكوان		2
16	048-4	توفيق محمد حسن محمد السعيد	590016334	34
17	046-4	جلال حسن علي عباس العالي		7
18	048-10	جمال محمد ابراهيم الاحمد		3
19	046-30	جواد يوسف عبدالوهاب الحواج	490900070	33
20	086-2	جويدري محمد اعجاز احسان		20
21	046-31	حسن ابراهيم حسن كمال	480008000	2
22	085-5	حسن علي حسن دهيم	731002440	2
23	046-11	حسن علي عبدالله سلمان		1
24	048-8	حسين عبدالحميد حسين ال شهاب	850101883	1
25	022-7	حسين عبدعلي محسن خلف		2
26	046-12	حسين علي محمد علي مال الله	530111942	1
27	022-5	حسين كاظم جعفر العلوي		1
28	022-6	حمد محمد احمد اسماعيل احمد		1

الاجتماع الثاني للجمعية العمومية العادية

الاحد الموافق 08 ابريل 2012

الوقت 12:04:58

	الرقم	الاسم	الرقم الشخصي	عدد الاصوات
29	046-27	خالد محمد كاتو		14
30	022-1	خلف حبيب يوسف حجير	690504497	143
31	085-6	خلف حمد ابراهيم بورشيد	480029687	2
32	085-2	خليل ابراهيم احمد موسي		1
33	052-4	خليل ابراهين علي شاهين		10
34	046-24	رؤوف صالح عبدالله الصالح		2
35	052-9	رضا احمد عبدالرسول رجب		1
36	052-5	رياض احمد محسن احمد		2
37	046-23	زكريا حسن يعقوب العالي		1
38	086-5	سلمان ناصر هاشم		1
39	074-8	سميح ابراهيم عبدالرسول بن رجب		1
40	022-10	سمير عبدالله احمد ناس	570114853	33
41	052-6	شاكر ميرزا يوسف احمد الحلي		1
42	052-2	شمس الملوك صادق محمد البحارنه		1
43	046-8	صادق جعفر شعبان		1
44	074-5	صالح احمد عبدالله		1
45	074-7	صقر شاهين صقر شاهين	610129759	10
46	046-13	طاهر حميد عبدالحميد شفيع		6
47	074-3	عادل احمد احمد ال صفر	540703320	68
48	085-1	عادل حسن علي العالي	570022118	2
49	085-10	عادل منصور محمد الستري		1
50	086-4	عارف صالح محمد جمشير		2
51	046-7	عباس عبدالله محمد الجبل		1
52	052-1	عبدالحكيم ابراهيم محمد الشمري		1
53	074-1	عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن الريس	691104808	4
54	046-16	عبدالكريم علي عبدالقادر الفليج	470103493	2
55	046-25	عبدالله عبدالكريم احمد الانصاري		3
56	046-17	عبدالمنعم رمضان ناصر علي		2

الاجتماع الثاني للجمعية العمومية العادية

الاحد الموافق 08 ابريل 2012

الوقت 12:04:58

	الرقم	الاسم	الرقم الشخصي	عدد الاصوات
57	085-3	عبدالواحد باقر عاشور البحراني	470020571	1
58	052-7	عبير عباس عبدالله الدرازي	651201381	2
59	022-4	عثمان محمد شريف الريس	530000350	2
60	022-3	عصام عبدالله يوسف فخرو	470108932	23
61	046-15	علي حسين حبيب السماهيجي		1
62	046-20	علي عبدالله عباس مرهون		5
63	046-14	علي محسن علي عبدالحسين		1
64	046-22	علي منصور علي شعبان علي		1
65	074-9	عيسى محمد عبدالرحيم الرفاعي		2
66	048-2	فؤاد حسن علي ابل		4
67	048-6	فوزية عبدالحسين حسن مراد	670111430	1
68	022-8	فيصل حسن محمد جواد		18
69	074-2	كاظم عيسى احمد السعيد		43
70	074-4	ماجد هاشم حسين الهاشمي	580014606	18
71	086-1	مازن عباس عبدالله شهاب الدرازي	670902047	3
72	046-5	محمد اكرم جودري احسان الله	551105712	40
73	046-2	محمد اكرم عيسى عبدالنبي الزيره		5
74	074-11	محمد جاسم محمد المريسي		1
75	094-1	محمد حسن راشد علي		2
76	085-9	محمد خليفه جاسم دليم		2
77	046-32	محمد ساجد شيخ اظهار الحق	640404200	65
78	046-6	محمد سفيان محمد عثمان قدرت الهي ملك	860807967	24
79	086-9	محمد عبدالهادي عبدالعزيز الادرج	601102932	1
80	074-10	محمد علي جاسم المطوع	490602177	2
81	046-1	محمد كاظم علي محمد الدرازي		1
82	085-7	محمد مهدي عبدالله علي	670901245	1
83	048-5	منير حسن محمود محمد		10
84	048-9	مهدي سلمان ناصر هاشم	720502705	1

الاجتماع الثاني للجمعية العمومية العادية

الاحد الموافق 08 ابريل 2012

الوقت 12:04:58

	الرقم	الاسم	الرقم الشخصي	عدد الاصوات
85	046-3	ميرزا احمد علي محمد	520502035	1
86	086-7	نادر صالح علي علاوي		1
87	046-29	ناصر علي جعفر محمد		1
88	052-8	نايف احمد عبدالرسول رجب		1
89	048-1	نجاح حسن علي العالي		5
90	086-8	نجلاء علوي سلمان شبر		1
91	052-3	هدى حميد صنقور		1
92	085-4	يحيى احمد سلمان محمد		1
93	046-19	يوسف حامد يوسف مشعل		9
94	046-33	يوسف صلاح الدين ابراهيم صلاح الدين		6

عدد الحضور : 94 — مجموع عدد الاصوات : 812